

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9443

الأربعاء، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 11/20

نيويورك

الرئيس	السيد فرانسوا دانيوز	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	سويسرا	السيدة بيرسفي
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-31118 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 11/20.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن وإسرائيل وباكستان وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وعمان وليبيا ومصر إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولاف سكوخ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد وينسلاند.

السيد وينسلاند (تكلم بالإنكليزية): لقد قدمت أنا والأمين العام إحاطات مستفيضة إلى مجلس الأمن في جلسات مغلقة خلال الأيام الماضية بشأن تفاصيل الأحداث المروعة وغير المسبوق التي ما فتئت تتكشف، ونقلنا إدانتنا المطلقة وصدمتنا وأسفنا. ولن أكرر إحاطاتي هنا اليوم، مشيرا إلى أنني سأقدم تقريرا عن الحالة في الأسبوع المقبل

خلال إحاطتي الشهرية العادية. وسيقدم زميلي، السيد مارتن غريفيث، إحاطة إلى المجلس عن الحالة الإنسانية.

أود اليوم أن أطلع أعضاء المجلس على آخر المستجدات بشأن المرحلة التي وصلنا إليها وعن الجهود التي بذلتها خلال الأيام القليلة الماضية لإيجاد طريقة لإنهاء الأعمال القتالية وإنقاذ أرواح المدنيين. يتعين علي الآن أن أكون صادقا تماما هنا وأن أقول إن هذه واحدة من أصعب اللحظات التي تواجه الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في السنوات الـ 75 الماضية. إن المذبحة وأعمال العنف والإرهاب البغيضة التي ارتكبتها حماس ضد الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر محفورة في ذاكرتنا الجماعية. قتلت عائلات بأكملها. واختطف نساء وأطفال إلى قطاع غزة، حيث لا يزالون محتجزين حتى يومنا هذا. ولا يوجد أي مبرر أو عذر لأعمال الإرهاب هذه، وأنا أدينيها إدانة قاطعة. إننا نواجه تحديا كارثيا وصعبا بشكل واضح للمنطقة وللمجتمع الدولي. ويأتي ذلك في وقت أصبحت فيه المؤسسات العالمية التي نحتاج إليها للاستجابة لمثل هذه الأزمة المتواصلة منهكة بالفعل.

نحن في حرب، والحروب مليئة بمشاهد مروعة من العنف والمآسي. لقد شاهدت الليلة الماضية في رعب وبشكل آن، وأنا واثق من أننا جميعا شاهدنا، بينما تظهر تقارير عن وقوع إصابات جماعية في موقع ينبغي أن يكون موقعا يتمتع بالحماية، محميا من الخطر - مكانا للاستشفاء. قتل مئات الفلسطينيين - من المرضى وأولئك الذين يلتمسون المأوى - عندما أصيب المستشفى الأهلي في مدينة غزة بنيران قاتلة. ولا تزال ظروف تلك الكارثة والمسؤولية عنها بحاجة إلى توضيح، وسنحتاج إلى تحقيق كامل وواسع النطاق قائم على الحقائق. لكن نتيجة كل هذا واضحة جدا: إنها مأساة رهيبية لأولئك الذين وقعوا في الكارثة.

وأخشى أننا على شفا هاوية عميقة وخطيرة يمكن أن تغير مسار الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إن لم يكن مسار الشرق الأوسط ككل. بعد أكثر من قرن من الصراع وأكثر من نصف قرن من الاحتلال، فشلنا، نحن المجتمع الدولي، بشكل جماعي، في حمل الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ومستدام. إن الصدوع التي طال أمدها

عما أسميه "اليوم التالي". نحن بحاجة إلى بدء العمل على الفور بشأن اليوم التالي. نحن نعرف الطريق قدما. وأستطيع أن أقول إن الدبلوماسية صعبة للغاية في هذه الأيام. ولكن هذا ما يتعين علينا القيام به.

نحن بحاجة إلى الوقت والحيز لتحقيق هدفين ملحين: أولا، إطلاق حماس لسراح جميع الرهائن فوراً وبدون قيد أو شرط؛ ثانيا - وبسرعة - الوصول غير المقيد للمعونة الإنسانية للفلسطينيين في غزة. ثالثاً، نحن بحاجة إلى بذل جهود جماعية لإنهاء الأعمال القتالية والحيلولة دون أي توسع آخر للصراع في المنطقة.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية ولبنان، ينبغي ألا يكون هناك سوء تقدير أو استفزاز أو خطوة تغلق الباب أمام جهودنا الحالية.

ويجب أن تكون الخطوة التالية على الطريق المؤدي إلى حل سياسي. ففي نهاية المطاف، فإن السبيل الوحيد لوضع حد لإراقة الدماء، ومنع تكرارها، وتمهيد الطريق للمضي قدماً هو التوصل إلى حل سياسي طويل الأجل، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

وكما ذكرت مرات عديدة في المجلس، فإن استخدام خليط من الإصلاحات المخصصة والمؤقتة والإدارة الدائمة للصراع بدون معالجة المسائل الأساسية ليس أمراً مستداماً. وقد ثبت ذلك خلال الأيام الـ 11 الماضية. ما نراه على أرض الواقع الآن يثبت بشكل مأساوي تماماً صحة ذلك. وما يجب أن نفعله الآن هو العمل معاً كفريق واحد لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد وينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول إنه لشرف لي أن أتكلّم من المنصة ذاتها التي تكلم منها تور وينسلاند، وأضم صوتي بشدة إلى كل كلمة قالها، والتي تتبع من سنوات من الخبرة ذات الصلة، بما في ذلك ليس مجرد النظر إلى أهوال الأحد عشر يوماً الماضية، بل والتطلع بقلق إلى الفظائع القادمة. والفضل كله للمنسق الخاص وينسلاند.

عميقة وتمتد إلى ما وراء حدود إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. لقد أدت أحداث الأيام الـ 11 الماضية إلى إعادة تأجيج المظالم وإعادة إحياء التحالفات في جميع أنحاء المنطقة. واستناداً إلى اجتماعاتي والديناميات التي ألاحظها على أرض الواقع، أود أن أقول ما يلي: إن خطر توسع هذا الصراع حقيقي - حقيقي جداً - وبالغ الشدة.

منذ اندلاع الأعمال العدائية الحالية، كانت أولويتي المطلقة هي العمل على الحد من هذه التهديدات الوجودية. وكنت أنا والأمين العام على اتصال دائم مع طائفة واسعة من المحاورين، ومع الطرفين، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي لها سيطرة ونفوذ. وسأواصل القيام بذلك. واليوم أتكلّم أمام المجلس من الدوحة، حيث أكدت لي السلطات التزامها المستمر تجاه الشعب الفلسطيني واحتياجاته الإنسانية والحاجة الملحة إلى منع وقوع المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين.

ولم تركز الاجتماعات والمناقشات الجارية مع القادة في مصر على مسألة تيسير وصول المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح فحسب، بل ركزت أيضاً على شواغلنا المشتركة وجهودنا الرامية إلى كبح جماح المزيد من الأعمال العدائية على الصعيد الإقليمي. وسأعود إلى القاهرة غدا لأنضم إلى الأمين العام في مواصلة تلك المناقشات السياسية. وفي هذا الصدد، أرحب بدعوة الرئيس السيسي السريعة لعقد قمة لقادة العالم لمواصلة تلك المناقشات.

وأجريت أيضاً مناقشات مماثلة مع زعماء في لبنان والأردن، فضلاً عن مكالمات هاتفية متكررة مع الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس وغيرهم من الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين الذين يبقون هذا الصراع قيد نظرهم ويشاركون بنشاط في معالجته. إننا جميعاً نسعى إلى فهم ونهج مشتركين في هذا الوقت الحرج.

وأرحب بزيارات قادة العالم، بمن فيهم المستشار الألماني شولتس ووزير خارجية المملكة المتحدة كليفرلي، وكذلك زيارة الرئيس جو بايدن اليوم.

وإلى الأطراف في الميدان في القدس وتل أبيب ورام الله، ظلت رسالتي ثابتة: يجب ألا تجعلنا دينامية الصراع الحالي نغض البصر

هو ببساطة خطأ ومخالف للقانون وغير معقول وغير مقبول. والإفراج عنهم بلا شروط عنصر أساسي في أي عودة إلى نوع من الحياة الطبيعية التي وصفتها لنا السيدة نسبية قبل بدء الجلسة.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بمقتل 28 عاملاً في المجال الصحي في غزة وإصابة 23 آخرين بجروح. إن هذه الفئة من السكان لا تفترق إلى الشجاعة. ولا تفترق إلى الالتزام. وقد وردت تقارير عديدة عن تعرض المرافق الصحية لأضرار جسيمة - والواقع أن المستشفى نفسه تعرض للقصف بالفعل، كما يعلم الأعضاء، في 14 تشرين الأول/أكتوبر. وتتوء الخدمات الصحية في غزة، كما سمعت هنا في القاهرة خلال اليوم أو اليومين الماضيين، تحت وطأة التحدي المتمثل في تلبية احتياجات الرعاية الصحية للعدد المتزايد من الجرحى، فيما تواجه في الوقت نفسه نقصاً كبيراً في الإمدادات الطبية والمياه والوقود.

وأدى تدمير ذلك المستشفى أمس إلى زيادة الضغط على نظام الرعاية الصحية المتداعي والمتعثر والمحزن. ولم يقتصر الأمر على نقل الضحايا إلى مستشفى "الشفاء"، وهو واحد من العديد من المستشفيات الأخرى في غزة التي تقترب من الانهيار، بل إن غزة حُرمت الآن من مرفق كان يعتني بأكثر من 45 000 مريض سنوياً قبل الأعمال العدائية الحالية. وأجد لزاماً علي أن أكرر، ولن يكون ذلك مفاجئاً لأحد، كما فعل الجميع في مناسبات عدة في المجلس، أن هناك متطلبات بسيطة بموجب القانون الدولي الإنساني. هناك قواعد بسيطة للحرب تنطبق علينا جميعاً، مهما كان الاستنزاف - ويعلم الرب أنه كان هناك استنزاف.

يجب على أطراف النزاع المسلح حماية المدنيين والأعيان المدنية والحرص الدائم على تجنبهم أي هجوم. وقد ناقشنا ذلك في القاعة فيما يتعلق تقريباً بكل نزاع آخر في جميع أنحاء العالم. وهذا النزاع لا يختلف عن غيره. إن القانون الدولي يوفر حماية خاصة للعاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية لضمان حصول الجرحى والمرضى على الرعاية الطبية التي يحتاجون إليها. ولم يكن من قبيل المصادفة أن أحد أوائل

كما أنضم إليه وإلى جميع أعضاء مجلس الأمن في الإعراب عن الهلع واليأس إزاء تفجير المستشفى "الأهلي" المعمداني الأنغليكاني في شمال قطاع غزة مساء أمس، والذي وصفه كما شاهده، مثلما شاهده الكثيرون منا. وأتقدم بأحر التعازي إلى الأسر المكلومة التي تضررت من تلك المأساة التي تنفطر لها القلوب. كما أعرب عن خالص تمنياتي بالشفاء العاجل والكامل لجميع المصابين.

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، كان المستشفى المشار إليه واحداً من 20 مستشفى في شمال غزة أعلنت السلطات الإسرائيلية أنه يتعين على المدنيين مغادرتها حفاظاً على سلامتهم. إنه لأمر فظيع أن نفكر في ما حدث صباح اليوم التالي. ومع ذلك، لم يكن إجلاء الكثيرين ممكناً ببساطة بسبب انعدام الأمن، وهو ما تطرقنا إليه في القاعة اليوم، والحالة الحرجة للعديد من المرضى، وفي الواقع الافتقار إلى سيارات الإسعاف والموظفين والقدرات المتبقية لدى النظام الصحي، الذي كما يعلم الأعضاء يتداعى في غزة.

وعندما قُصف المستشفى، كان يعمل بكامل طاقته وتجاوز طاقته القصوى. ولذلك، كان المستشفى يعج بالمرضى، بمن فيهم النساء والأطفال. كما كان في المبنى العشرات من مقدمي الرعاية الصحية ومقدمي الرعاية - الذين أظهروا بصراحة شجاعتهم الاستثنائية والتزامهم بالبقاء في الموقع للقيام بواجباتهم والبقاء صامدين إلى جانب مرضاهم. كما كان المستشفى يستضيف العديد من النازحين داخلياً، الذين إما لم يكن لديهم مكان آخر يذهبون إليه أو كانوا يحتمون هناك متوقعين - أو ربما على الأقل آملين - أنه يوفر لهم الأمان. وكانوا مخطئين.

وتشير التقارير حتى الآن إلى سقوط مئات القتلى - بمن فيهم مئات المدنيين وعاملون في مجال الرعاية الصحية. وأضم صوتي إلى دعوة السيد وينسلاند لإجراء تحقيق قائم على الحقائق لمعرفة كيف حدث ذلك. وأود أن أقول شيئاً يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لنا جميعاً في دوائر العمل الإنساني ولنا جميعاً باعتبارنا خاضعين لقواعد الحرب والقانون الدولي الإنساني. إن ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر، من غزو إسرائيل وأخذ الرهائن، الذين لا يزالون مفقودين ومخبأين في غزة،

وفيما تتناقص الإمدادات الأساسية، بما في ذلك الوقود والغذاء والمواد الطبية والمياه.

وبسبب شح المياه، تضطر الأونروا في بعض المواقع - وأود هنا أن أشيد إشادة خاصة بالأونروا على الطريقة التي توفر بها مانعا يصد المعاناة في هذه الأوقات العصيبة - إلى تقنين حصص إمداداتها إلى لتر واحد من المياه للشخص الواحد في اليوم، في حين يبلغ الحد الأدنى وفقا للمعايير الدولية 15 لترا. ويحصل هؤلاء الأشخاص على لتر واحد، وهؤلاء هم الأوفر حظاً. وكما ذكرت الأونروا ووكالات أخرى، يُجبر الأشخاص بشكل متزايد على استهلاك المياه من مصادر غير آمنة، مما يعرضهم لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه. ولا بد من حماية المدنيين، سواء انتقلوا من أماكن إقامتهم أو بقوا فيها، أو انتقلوا مرة أخرى أو استقروا حيثما انتقلوا في المرة الأولى، وهذا الاستقرار يجب أن يكون قرارهم هم. ويجب عدم مهاجمتهم داخل الهياكل الأساسية المدنية. ويجب حمايتهم في مناطق تخفيف التوتر، ولا بد أن تتاح لهم إمكانية الحصول على أساسيات المساعدة الإنسانية من أجل البقاء، وهي متاحة وقد أمضينا جميعاً بشأنها ساعات طويلة في مفاوضات مفصلة مع الأطراف. وإنني ممتن لجميع الأطراف لما أبدته من التزام بتلك المفاوضات.

وهذا يعني أنه يجب أن تتمكن الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني - وأنهو تحديداً بالقيادة الممتازة للهلال الأحمر المصري وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، اللذين التقيت بقادتهما اليوم - من إيصال الإغاثة إلى المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء غزة ومن دون عوائق في الأماكن التي يختارونها حيث يعتبرون أنفسهم آمنين وحيث يمكننا أن نسعى لضمان ذلك الأمان. لدينا إمدادات إنسانية وأفرقة طبية. ولدى الأونروا 14 000 موظف في غزة لا يزالون يعملون بشجاعة في ظل هذه الظروف، كما تفعل وكالات أخرى. ولدى الهلال الأحمر الكثير من المتطوعين وجميعهم على استعداد لمساعدة الأشخاص الأكثر احتياجاً. وأنا ممتن جداً للعديد من الدول الأعضاء التي سارعت بلا توان في توفير تمويل للطوارئ لجهود الإغاثة الفورية

القادة في المجال الإنساني الذين ظهروا في الموقع بعد تلك الأحداث في 7 تشرين الأول/أكتوبر كان صديقنا العزيز وقائدنا السيد تيدروس غيبريسوس، مدير منظمة الصحة العالمية. ومن الضروري أن يتلقى الجرحى والمرضى الرعاية الطبية التي يحتاجون إليها. ويتحتم على الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وإنها لمسؤوليتنا الجماعية - ونحن جميعاً معنيون بذلك، ولسنا مراقبين، كلنا معنيون - أن نستخدم كل ما لدينا من نفوذ لضمان أن يكون هذا هو الحال.

إن هذه المأساة سمة من سمات الأثر المدمر للنزاع على المدنيين والعواقب الكارثية التي ستتربط عليه إذا استمر في التصاعد، كما نخشى، على نحو ما أشار السيد وينسلاند والسيدة نسيبة. ففي غضون 11 يوماً فقط منذ اقتحام الجماعات الفلسطينية المسلحة لإسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، تجاوز عدد القتلى، كما سبق ذكره، عدد ضحايا الأعمال القتالية التي دارت في عام 2014 واستمرت أكثر من سبعة أسابيع. وليس هناك مبالغة في الحديث عن وتيرة الموت والمعاناة والدمار وانتهاكات القانون الدولي.

ففي غزة، قُتل أكثر من 3 000 شخص، وجُرح أكثر من 500 12 آخرين، وأصبح المئات في عداد المفقودين تحت الأنقاض. وبكل صراحة، لا نعرف عدد من انتقلوا من الشمال إلى الجنوب للابتعاد عن الخطر. ونعلم جميعاً أن من بين القتلى عاملين في المجال الإنساني. وأود أن أثنى على موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الخمسة عشر وموظفي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين قُتلوا، وقد التقيت بأسر من سقطوا في الأيام الأخيرة.

ونقدر أن ما يصل إلى مليون شخص فروا من منازلهم إلى أجزاء أخرى من غزة، لكننا لا نعرف العدد الحقيقي. وفعل الكثيرون ذلك استجابة لإعلان إسرائيل أنه على المدنيين مغادرة شمال غزة من أجل سلامتهم. ولكن ببساطة لا يوجد مكان يذهب إليه المدنيون هرباً من الدمار والبؤس، وكلاهما يتزايد كل ساعة مع استمرار تحليق الصواريخ

والإنسانية بالاستناد إلى أحكام القانون الدولي الإنساني، وإلى بذل جهود عاجلة لمنع المزيد من الانزلاق نحو هذه الكارثة الوحشية. وكما قالت السيدة نسيبة ببلاغة (انظر S/PV.9442)، فإن القلق الذي يساور الكثيرين منا هو إلى أين سيقودنا ذلك عندما يندلع القتال. بطبيعة الحال، نناشد الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني، وأود أن أكون واضحا جدا في أن وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية من شأنه أن يساعد كثيرا في تخفيف المعاناة الإنسانية الملحمة.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن فائق إعجابي وامتثاني ومجاملتي للأشخاص غير العاديين الذين يقدمون الخدمات المنقذة للحياة والخدمات الإنسانية في غزة والضفة الغربية، كما يفعلون في أجزاء أخرى كثيرة من العالم. وكثير منهم نازحون أو فقدوا أحبائهم. لقد كابد العديد من الموظفين في جميع وكالاتنا معاناة من هذا القليل. إن تفاني وشجاعة طواقم الإسعاف والعاملين في مجال الرعاية الصحية والعاملين في المستشفيات والعيادات هما في الواقع تذكير بأساسيات الإنسانية التي تدفع جهودنا لحل الخلافات عبر الدبلوماسية والحوار والكرامة والكرام والمساءلة. وأود أيضا أن أعرب عن امتثاني الشخصي العميق. وأعربت عن ذلك بالفعل فيما يتعلق بالسيد وينسلاند، ولكني أود أيضا أن أشكر زميلتنا، ونائبة منسقنا الخاص، والرئيسة ومنسقة الشؤون الإنسانية، لين هاستينغز، وغيرها من العاملين في المجال الإنساني الذين يظهرون التزاما لا يتزعزع بتقديم المساعدة والإغاثة الأساسيتين. إن جهودهم الجماعية وتركيزهم الهائل على الأولويات الرئيسية القائمة على الاحتياجات التشغيلية لا يجسدان التزام الأمم المتحدة الدائم ببعث الأمل وتقديم الدعم فحسب، بل أيضا التزام دوائر العمل الإنساني ومؤيديه بالقيام بالمهمة التي عقدوا العزم على اختيارها لحياتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادرنا مع وفدي الإمارات العربية المتحدة والصين بالدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس

في غزة، بما في ذلك من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي يديره مكتبي والصندوق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة. وأشكر جميع الذين استجابوا وحشدوا بهذه السرعة.

غير أنه وعلى الرغم من أن لدينا الكثير، فإن ما نفتقر إليه - وهو الأمر الشديد الصعوبة والذي نحتاج إليه بشدة - هو إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية فورا وعلى نحو آمن إلى جميع أنحاء غزة، وهذا هو محور مناقشاتنا مع الأطراف الرئيسية. إننا بحاجة ماسة إلى آلية تتفق عليها جميع الأطراف المعنية للتمكين من تلبية الاحتياجات الطارئة في جميع أنحاء غزة بصورة منتظمة ورفع مستوى توزيع المساعدات إلى ما كان عليه قبل هذه الأسابيع الرهيبة، إلى 100 شاحنة يوميا توزع المساعدات في جميع أنحاء غزة على المحتاجين. يجب أن نعود إلى هذا المستوى من الطموح. ولذلك، نحتاج إلى تمويل إضافي لوكالات مثل الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي والهلال الأحمر في قيامها بدورها القيادي. ومن دون تمويل إضافي، فإن الأونروا، التي تعاني أصلا من نقص شديد في الأموال، لن تكون قادرة على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية.

ومع ذلك، وكما قال السيد وينسلاند عندما أشار إلى نقطتين مهمتين جدا، فإن غزة ليست المكان الوحيد الذي يساورنا القلق بشأنه في هذا النزاع المقلق جدا. فمنذ بدء الأعمال القتالية الأخيرة، ما فتئت الحالة في الضفة الغربية تتدهور أيضا، كما قال السيد وينسلاند، وهو يعرف. وكان الأسبوع الماضي الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الوفيات في عام 2005، في حين ارتفع معدل عنف المستوطنين من متوسط ثلاث حوادث في اليوم إلى ثمانية. إن المعاناة لا تعرف الحدود الجغرافية. وتؤثر عمليات الإغلاق الواسعة النطاق في جميع أنحاء الضفة الغربية على قدرة التجمعات السكانية على الحصول على الخدمات الأساسية، وهناك خطر حقيقي من خروج الوضع عن السيطرة.

إن ما نحتاج إليه شعوب إسرائيل وفلسطين والمنطقة، وما نحتاج إليه جميعا، وما تسعى ولاية المجلس لتأمينه، هو أن يسود التعقل

مرة أخرى، أصبح واضحاً أن موقف واشنطن وبعض العواصم الغربية الأخرى لم يمكن من اتخاذ قرار طبيعي ومنطقي. وبالنظر إلى الظروف الراهنة، فإن ذلك كان واجباً إنسانياً مطلقاً وحتمية أخلاقية لجميع أعضاء المجتمع الدولي الذين يراعون ضميرهم. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن الاعتبارات الإنسانية وقواعد القانون الدولي والأسباب الجذرية للفشل في تسوية القضية الفلسطينية، التي أشرنا إليها مراراً وبإصرار لسنوات، لا تهمهم.

وفي إسرائيل، بلغ عدد القتلى 1 400 شخص وأصيب 3 900 آخرون بجروح. وفي فلسطين، بلغ عدد القتلى أكثر من 3500 وأصيب 10 000 شخص. واليوم، هذه الأرقام أعلى من ذلك بكثير. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، لقي ما يقرب من 450 طفلاً مصرعهم في غزة، ولا يزال 750 آخرون تحت أنقاض المباني التي دمرت في الغارات الجوية.

ولا يزال أكثر من مليوني شخص في غزة محرومين من الحصول على الماء أو الغذاء أو الرعاية الطبية أو الوقود أو الكهرباء. والمعبر الوحيد على الحدود مع مصر - معبر رفح - يتعرض مرة أخرى لنيران الصواريخ ولم يُفتح للسماح بدخول السلع الإنسانية أو للسماح بإجلاء المدنيين. وأصبح نحو 1 000 مواطن روسي وأفراد أسرهم رهائن بحكم الأمر الواقع جراء الحصار العسكري المفروض على غزة.

وإزاء هذه الخلفية المثيرة للقلق، أدانت وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإجماع الهجوم على المستشفى "الأهلي" ودعت إلى توفير حماية فعالة فورية للمدنيين والهياكل الأساسية الطبية. وفي جلسة إحاطة عُقدت أمس بشأن الحالة في غزة، أشارت نائبة رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جويس مسويا إلى أن عدد الضحايا في التصعيد الحالي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، المستمر منذ 11 يوماً، تجاوز بالفعل عدد الضحايا الذين لقوا حتفهم خلال الأعمال القتالية في عام 2014، التي استمرت أكثر من سبعة أسابيع قبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وذلك أمر مرعب حقاً.

الأمن اليوم نظراً للأحداث المأساوية في قطاع غزة. فيوم أمس، دُمر المستشفى "الأهلي" في وسط مدينة غزة نتيجة للغارات الجوية. وقد صدمنا بشدة مما حدث. إذ كان المستشفى الممعداني واحداً من 20 مستشفى في شمال غزة تلقت إخطارات بالإخلاء من الجيش الإسرائيلي. غير أنه من المستحيل الامتثال لذلك الشرط، كما ذكر السيد غريفيث بالفعل، نظراً للحالة غير المستقرة السائدة والحالة الحرجة للعديد من المرضى ونقص سيارات الإسعاف والموظفين وأسرة المستشفيات والملاجئ البديلة للنازحين. لقد أسفرت الغارة الجوية على المستشفى، وفقاً لأحدث التقارير، عن مقتل وإصابة أكثر من 800 شخص. إننا ندعو إلى إجراء تحقيق موضوعي في هذه الجريمة ومحاكمة مرتكبيها.

هذا هو ثمن الجمود الذي يعتري أعضاء المجلس، الذين ما طل العديد منهم على مدار الـ 11 يوماً الماضية منذ بدء التصعيد في محيط غزة. وقد حذرنا المجلس من ذلك يوم الإثنين، عندما لم يؤيد عدد من أعضاء المجلس، مسترشدين باعتبارات يفترض أنها إنسانية بحثة ولكنها في الواقع اعتبارات سياسية بحثة، مشروع القرار S/2023/772 بشأن وقف إطلاق النار الذي قدمه الاتحاد الروسي. وأوجزت وثيقتنا عدداً من التدابير العاجلة المحددة الرامية إلى وقف العنف ومعاونة المدنيين وإطلاق سراح الرهائن ومنع وقوع كارثة إنسانية وشيكة في ذلك الجزء من فلسطين، وتجنب امتداد تداعيات النزاع إلى بلدان أخرى في المنطقة. وبالنظر إلى الحالة المحتدمة للغاية، كان من الضروري اتخاذ إجراءات من دون تأخير. ولهذا السبب، لم يتضمن مشروع القرار الذي قدمناه أي عناصر أو آراء سياسية أو إشارات إلى أي طرف في النزاع، الأمر الذي كان يمكن أن يعقد عملية التوصل إلى اتفاق بشأنه.

وعلى الرغم من ذلك، وعلى مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، فإن مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المنوط به صون السلام والأمن الدوليين، لم يكن في وضع يسمح له باتخاذ قرار كان من الممكن أن يحول دون وقوع المأساة الإنسانية في غزة. وفشل المجلس في أن يبعث برسالة واضحة وقوية وجماعية تدعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار لأسباب إنسانية، يمكن رصده. واليوم، نحصد ثماراً مرة جراً ذلك الفشل.

إن الغارة الجوية التي شُنت أمس على المستشفى المعمداني الأنغليكاني في غزة وخلفت مئات القتلى من المدنيين الفلسطينيين وعددا كبيرا من المصابين توضح وحشية الحرب بين إسرائيل وحماس وخطورتها. وتدين غابون بشدة ذلك الهجوم البغيض. ويجب تحديد الطرف المسؤول عن ارتكاب ذلك الهجوم. ونذكر أيضا بوجوب احترام وحماية الوحدات الطبية والعاملين فيها في جميع الظروف، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

منذ الهجمات الوحشية وغير المبررة وغير المقبولة التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ العنف العشوائي المميت ضد المدنيين حدا لا يمكن تحمله.

إن بلدي يقر بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، الذي يجب أن يُمارس وفقا لمبدأي التناسب والتمييز بين المقاتلين والمدنيين.

وبعد 11 يوما من اندلاع هذا النزاع، تشير مشاهد الحرب، التي يشكل القصف العشوائي سمة رئيسية لها، الرعب على كلا الجانبين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية على المدنيين. فعدد القتلى والجرحى بالآلاف ولا يمكن حصر الفظائع التي ترتكب ضد النساء والأطفال ولا الدمار المترتب على الحرب. وإلى جانب الاستخفاف المتمثل في استخدام الدروع البشرية وفضلا عن رفض احتجاز النساء والأطفال كرهائن، فإن الملايين الآن تحت الحصار في غزة، من دون ماء أو غذاء أو وقود أو كهرباء، والموت أملهم الوحيد. لقد حان الوقت لوضع حد لدورة العنف المميتة والكرب الذي لا يُحتمل. وندعو إلى وقف فوري للأعمال القتالية وفتح ممرات إنسانية لمساعدة السكان المدنيين في غزة.

ويجب على جميع الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين في غزة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة صادقة بالعاملين في المجال الإنساني الذين يضطلعون بأنشطتهم بشجاعة في ظل ظروف صعبة، ويخاطرون بحياتهم في هذه العملية.

إن تصاعد العنف بين إسرائيل وحماس يهدد السلام والأمن والاستقرار خارج مركز أعمال العنف. ويجب على المجتمع الدولي أن

ويلقى العاملون في المجال الإنساني حتفهم أيضا. وأجبر ما يربو على مليون شخص على مغادرة منازلهم في غزة. ويدفع الحصار الإنساني المفروض على قطاع غزة جميع السكان إلى صراع من أجل البقاء على قيد الحياة - وهم السكان الذين يُضحي بهم أمام أعيننا.

وندعو الجانب الإسرائيلي إلى إعطاء الأولوية للقانون الدولي الإنساني، والذي يمثل عنصره الأساسي في حماية حياة المواطنين الفلسطينيين، فضلا عن البنية التحتية الحيوية والطبية الهشة بالفعل. ويجب توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية من دون تأخير. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وفتح ممرات لإيصال المساعدة الإنسانية العاجلة إلى المناطق المتضررة في غزة وإجلاء المدنيين وإلى وقف فوري للعنف ضد المدنيين بغض النظر عن مكان إقامتهم.

في عدد من الدول العربية والأوروبية، اندلعت اضطرابات واسعة النطاق على خلفية الهجمات الإسرائيلية المستمرة بالصواريخ. وفي ذلك الصدد، ندين الهجمات على البعثات الدبلوماسية للدول الأجنبية. وكل هذا يحدث بينما لا يحرك مجلس الأمن ساكنا. إن المجلس عاجز بسبب المصالح الذاتية لبعض البلدان التي لم تقبل إجراءاتها الانفرادية فحسب، بل تسببت أيضا في تصعيد واسع النطاق للعنف في منطقة الشرق الأوسط.

ويساورنا قلق بالغ إزاء النطاق غير المسبوق للكارثة الإنسانية في غزة والمخاطر الكبيرة لامتداد تداعيات النزاع إلى مناطق أخرى. وعلى افتراض أن مجلس الأمن لم يتمكن من تقديم استجابة مناسبة لهذه التحديات، فإننا سنطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين بغية إجراء مناقشة شاملة للحالة في منطقة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وسبل تسويته. وقد أعدت بالفعل رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة بشأن هذه المسألة وستُرسَل على الفور.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المنسق الخاص تور وينسلاند ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث على إحاطتهما.

قطاع غزة. وتتضاءل الإمدادات الأساسية والمطلوبة بشكل عاجل مثل الغذاء والدواء. واضطر عشرات الآلاف من سكان غزة إلى الانتقال جنوباً بسبب أمر الإخلاء الطارئ الذي أصدرته إسرائيل، لكنهم عانوا من الغارات الجوية في الجنوب أيضاً. ومن الشمال إلى الجنوب، تمتلئ غزة بالأطفال الخائفين والأمهات اليائسات.

وبالنظر إلى الظروف الراهنة، لا يوجد وقت نصيحه في حماية سلامة المدنيين، وتنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية، ومنع حدوث أزمة إنسانية. وندعو إسرائيل إلى رفع الحصار الكامل المفروض على غزة، وإلغاء أمر الإخلاء الطارئ ووقف الغارات الجوية حول معبر رفح. ونرحب بجهود المجتمع الدولي لفتح الممر الإنساني ونتطلع إلى إحراز تقدم جوهري في الاتصالات والترتيبات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن. ونعرب عن تقديرنا للدور الهام الذي تضطلع به مصر ودول أخرى في المنطقة في هذا الصدد.

لقد أظهرت التطورات التي حدثت خلال الأيام القليلة الماضية بجلاء أن الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار يجب أن يكون الأولوية القصوى. وطالما استمرت الحرب، فإن المزيد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني أمر لا مفر منه. وبدون وقف شامل لإطلاق النار، فإن أي قدر من المساعدات الإنسانية سيكون بمثابة قطرة في محيط. وإذا سُمح للقتال الحالي في غزة بالاستمرار، فإن النتيجة النهائية لن تكون انتصاراً عسكرياً كاملاً لأي طرف. وبدلاً من ذلك، من المرجح أن تكون كارثة تجتاح المنطقة بأسرها وتنتهي تماماً احتمال التوصل إلى حل الدولتين، وتغرق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في حلقة مفرغة من الكراهية والمواجهة. وقد وجهت البلدان العربية نداء قويا لوقف فوري وشامل لإطلاق النار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلبي النداء العادل للبلدان العربية والشعب الفلسطيني. وينبغي لنا أن نوحّد جميع الجهود الدبلوماسية الحالية لتحقيق ذلك الهدف.

وترحب الصين بأي مبادرة تقضي إلى تخفيف حدة الأزمة الإنسانية والحد من معاناة المدنيين، وتؤيد جميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة النزاع واستعادة السلام. ويحدونا الأمل في أن تحافظ جميع

يظهر التزاماً أكبر بالحيولة دون ظهور جبهات أو مراكز عنف أخرى في المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الحالة أكثر استعصاء. وتبادل إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله، في جنوب لبنان، يبعث على القلق البالغ في ذلك الصدد.

وهناك حاجة ملحة إلى أن يعمل المجلس للحيولة دون أن تصبح الحالة متشابكة. ويجب أن نتجاوز المصالح الاستراتيجية لكل عضو ومجموعة المشاعر من أجل تحقيق خفض التصعيد ووقف الأعمال العدائية، من دون تأخير. ويجب أن نُسكت الأسلحة.

إن الدبلوماسية والحوار والتفاوض، مع الدور المركزي للأمم المتحدة، هي القنوات الأساسية للتوصل إلى حل يضمن حقوق الأطراف ومصالحها. وبالنسبة لغابون، يظل حل الدولتين البديل الوحيد الموثوق به.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والمنسق الخاص ونيسلاند على إحاطتهما. وأود أن أشيد بشكل خاص بالمنسق الخاص ونيسلاند على جهوده الدؤوبة في العمل بنشاط مع جميع الأطراف من أجل تخفيف حدة النزاع من أجل منع حدوث أزمة إنسانية.

طلبت الصين، بالاشتراك مع الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الروسي، عقد هذا الجلسة الطارئة. لقد تعرض المستشفى الأهلي في غزة للهجوم، مما أودى بحياة مئات المدنيين الأبرياء. لقد صدمت الصين من هذا الهجوم الشنيع وتدينه بشدة. إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة خط أحمر بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا ينبغي ولا يجب استهداف المدنيين والمرافق المدنية مثل المستشفيات والمدارس في العمليات العسكرية. والاستخدام العشوائي للقوة أمر غير مقبول، ويجب ضمان سلامة العاملين في المجال الطبي الإنساني. ونحث إسرائيل على الوفاء بفعاليتها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وإذا نظرنا في أنحاء غزة الآن، نجد أن المآسي كتلك التي وقعت في المستشفى الأهلي تتكشف باستمرار نتيجة للحصار الكامل الذي تفرضه إسرائيل. فقد تم قطع إمدادات المياه والكهرباء والوقود عن

الدولي، وأن يمضوا قدما في وحدة وأن يبنوا توافقا في الآراء وأن يتخذوا قرارات ملزمة بشأن حالة الأزمة الراهنة من شأنها أن تصمد أمام اختبار التاريخ والضمير الإنساني.

وتبذل الصين جهودا متواصلة في هذا الصدد. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي للقيام بدور بناء في وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، وحماية المدنيين ومنع تفاقم الأزمة الإنسانية من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطتين الواقعتين اللتين قدمهما المنسق الخاص وينسلاند ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث.

وما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء التطورات الجارية في قطاع غزة وإسرائيل. في البداية، بينما نكرر إدانتنا القوية للأعمال القتالية الحالية، التي بدأتها ميليشيا حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، نشعر بحزن عميق إزاء الهجوم على المستشفى الأهلي، في غزة، الذي كان يأوي المدنيين أيضا وقت قصفه. وتدين الهجوم، الذي يزيد من الإحباط المتزايد والمأساة الإنسانية لهذا النزاع، وندعو إلى إجراء تحقيق كامل وشفاف في الحادث وتحقيق المساءلة.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، شهد العالم رعبا لا يمكن تصوره في جنوب إسرائيل وفي قطاع غزة. لقد أزهقت أرواح كثيرة، وستُفقد أرواح كثيرة أخرى إذا لم يتوقف القتال. ونأسف بشدة للتكلفة المدنية الباهظة للأعمال العدائية الحالية ونعرب عن تضامننا وتعاطفنا مع جميع الأسر التي فقدت أحباءها في أعمال العنف في كل من إسرائيل وفلسطين.

وترى غانا أن مسؤوليتنا الأولى في هذا الوقت، بوصفنا المجلس، ينبغي أن تكون إنقاذ الأرواح - جميع الأرواح، بالاشتراك مع المجتمع الدولي الأوسع. وفي ذلك الصدد، ندعو حماس إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، ونحث الطرفين في الوقت نفسه على وقف إطلاق الصواريخ والقذائف. ونحث إسرائيل على إعادة

الأطراف المعنية على الحياد، وأن تستعيد بنشاط من نفوذها لتعزيز الهدوء وضبط النفس، وأن تعمل من أجل وقف الأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن. وبالنظر إلى الظروف الحالية، ينبغي أن تعمل جميع الجهود الدبلوماسية على إرسال إشارة موحدة.

أولا، لا يوجد منتصرون في الحرب. فالعنف ردا على العنف لا يمكن أن يؤدي إلا إلى أزمات أكثر خطورة. ويجب أن يكون هناك وقف فوري لإطلاق النار، وتخلي عن الوسائل العسكرية، وعودة إلى مسار الحوار والتفاوض.

ثانيا، ينبغي رفض جميع أعمال العنف والهجمات ضد المدنيين. ولكل من الفلسطينيين والإسرائيليين الحق في التحرر من الخوف، وينبغي حماية أمن كل منهما على قدم المساواة.

ثالثا، يجب اتباع القانون الدولي الإنساني. ويجب ضمان الاحتياجات الأساسية لشعب غزة، ويجب فتح الممر الإنساني على الفور، ويجب إطلاق سراح الرهائن.

رابعا، إن الحل الأساسي للقضية الفلسطينية - الإسرائيلية يكمن في تنفيذ حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من التوافقات الدولية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة، حتى تتمكن فلسطين وإسرائيل من العيش جنبا إلى جنب في سلام.

ومجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي مواجهة الانتشار المستمر للنزاعات والكارثة الإنسانية الوشيكة بشكل متزايد، ليس لدى مجلس الأمن أي سبب للبقاء صامتا وليس لديه أي عذر لمزيد من التأخير. ولا توافق الصين على الادعاء بأن إجراءات المجلس من شأنها أن تتداخل مع الجهود الدبلوماسية الجارية. وعلى الرغم من أن مشروع القرار الذي اقترحتة روسيا (S/2023/773) والذي اقترحتة البرازيل (S/2023/772) لم يُعتمد، لا يمكن لمجلس الأمن أن يتوقف الآن. وتتوقع الصين من جميع أعضاء مجلس الأمن أن يتحملوا مسؤولياتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن يلبوا توقعات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والمجتمع

الأوسط يشكّل السبيل الأصلح للمجتمع الدولي لإنهاء حلقة العنف. ولا ينبغي أن تتلاشى الرؤية المتمثلة في منطقة تعيش فيها إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها، حتى في هذه الأوقات الحالكة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الطارئة. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والمنسق الخاص تور وينسلاند على وصفهما الصريح للغاية لحالة شديدة القتامة. وأود أن أشكرهما، لا سيما فريقيهما، على كل ما بذلوه من عمل وأبدوه من شجاعة في أشد الظروف صعوبة. وأتقدم هنا بتعازينا لأسر العاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تدين سويسرا بشدة أعمال الإرهاب التي تقوم بها حماس ضد السكان الإسرائيليين وإطلاقها العشوائي للصواريخ عليهم. وندعو إلى معاملة جميع الرهائن المحتجزين في غزة معاملة إنسانية وإطلاق سراحهم فوراً، وقلوبنا معهم. وقد انضمت سويسرا إلى الأمين العام في إدانته القاطعة لضربات الأمس، لا سيما الضربة، التي خلفت، وفقاً لرواية الأمم المتحدة، مئات القتلى وعشرات الجرحى في المستشفى الأهلي المدمر. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر القتلى والجرحى. ولا بد من إجراء تحقيق واف في ذلك الحادث حتى يمكن الكشف عن الحقائق.

وسنكررها مراراً وتكراراً: يجب احترام السكان المدنيين والممتلكات المدنية وتوفير الحماية لهما. ويطالب القانون الدولي الإنساني أيضاً بحماية المستشفيات والعيادات ومن يرتادوها من المرضى فضلاً عن العاملين في المجال الطبي. وينطبق الشيء نفسه على المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تشكّل هياكل أساسية مدنية للأمم المتحدة.

ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة تشهد تدهوراً سريعاً. ويتسبب انقطاع إمدادات المياه والكهرباء في أزمة صحية خطيرة. واضطر

الخدمات الأساسية، مثل إمدادات الكهرباء والمياه، إلى غزة والسماح بوصول المساعدات الإنسانية من الأغذية والأدوية إلى الفئات الضعيفة من السكان في غزة. ونحيط علماً بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني الملزمين بالعمل في ظل الظروف الصعبة التي تتكشف فصولها، وندعو إلى توفير التمويل لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناشئة والنداء العاجل. بيد أننا لا نتجاهل بتوجيهنا هذه النداءات ما يمليه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات ذات الصلة التي تؤكد حق دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، في ضمان حرمة أراضيها، فضلاً عن حقها في الدفاع عن النفس، كما أننا لا ننكر ضرورة محاسبة المسؤولين عن الأعمال الفظيعة والمروعة والشنيعة التي ارتكبت منذ أن بدأت حماس هجماتها على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ولا يسعنا، بوصفنا إحدى الدول الأعضاء العديدة التي ولدت من جديد في القرن الماضي في ثوب دولة حديثة، إلا أن نؤكد أهمية احترام المبادئ الراسخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والتقيّد بها. ويجب حماية المدنيين والأعيان المدنية في جميع الأوقات. ويجب أن يتمسك الجميع بالقانون الدولي، الذي اضطلع بدور أساسي في الوصول بنا إلى مراكزنا هذه، حتى في أوقات النزاعات، من أجل حماية أرواح الأبرياء والحفاظ على الأمن وتيسير التطلعات إلى إقامة دولة. ينطوي تدهور الحالة الأمنية وتصاعد أعمال العنف على خطر مزيد من الانتشار، وهما يعرضان السلم والأمن الدوليين للخطر. ولذلك نحث بقوة على إنهاء القتال وأن يصاحب ذلك ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإبداء حسن النوايا من جميع الأطراف لتمكين جهود الوساطة من أداء دورها في إطلاق سراح الرهائن ومعالجة جميع الشواغل العاجلة، بما في ذلك تزايد الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين في غزة. ويجب علينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا لعكس دوامة التدهور وفتح آفاق الأمل أمام شعبي البلدين.

وسأختتم كلمتي بإعادة تأكيد التزام غانا الدائم بدعم تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين. ونرى أن تنشيط عملية السلام في الشرق

وأود أن أعرب عن عميق حزننا وإدانتنا بأشد العبارات لمقتل مئات المدنيين في المستشفى الأهلي في غزة. لا يمكن أبداً أن تشكل المستشفيات هدفاً للهجمات، تحت أي ظرف من الظروف أو أي ذريعة. ليس هناك أي مبرر على الإطلاق لما حدث بالأمس. وبالمثل، ندين قتل موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - المعلمين والأطباء والمهندسين وعلماء النفس وموظفي الدعم. ويجب كذلك توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أناقش فيها هذه المسألة علناً، فضلاً عن تعليل التصويت الذي قدمناه هذا الصباح (انظر S/PV.9442)، أود أن أكرر بأشد العبارات إدانتنا الصارمة والقاطعة للهجمات الإرهابية غير المبررة التي ارتكبتها حماس. ونعرب أيضاً عن تعازينا لأسر ضحايا تلك الأعمال الشنيعة وتضامننا مع شعب إسرائيل والبلدان الأخرى التي تضرر مواطنوها، بما في ذلك بلدان أمريكا اللاتينية. ونطالب بالإفراج فوراً وبدون شروط عن الرهائن الذين تحتجزهم حماس. فلا يوجد أي مبرر على الإطلاق لمهاجمة المدنيين الأبرياء، أو الأسوأ من ذلك، استخدامهم دروعاً بشرية. بيد أن هجمات حماس الإرهابية لا تمثل الشعب الفلسطيني. إنها لا تمثل الشعب الفلسطيني أو حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير أو تطلعاته المشروعة للعيش في أمن وحرية وعدالة والتمتع بالفرص والكرامة. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، ما زالت وفيات المدنيين الفلسطينيين الأبرياء المأساوية وغير المقبولة، بمن فيهم النساء والأطفال، تحدث. ونعيد تأكيد تضامننا مع أسرهم ومع شعب فلسطين. ونعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن سكانها ونذكر بأنه، في ممارسة الدفاع المشروع، يجب التمسك بمبادئ القانون الدولي الإنساني - الضرورة والتناسب والتمييز والإنسانية - في جميع الأوقات. فلا يوجد مبرر للتسبب في الألم والموت للمدنيين الأبرياء. ولذلك، يجب بذل كل الجهود لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين بتلك الطريقة.

ولذلك السبب، نؤيد دعوة الأمين العام إلى السماح بوصول الإمدادات الحيوية، مثل المياه والغذاء والوقود، إلى غزة بسرعة ومن

ما يقرب من مليون شخص من سكان غزة إلى الفرار من منازلهم والبحث عن ملجأ في الجنوب. وقطاع غزة تحت الحصار الكامل. وتوفر مدارس الأونروا مأوى حيويًا لـ 400 000 نازح، وكثير منهم من الأطفال. وقد تجاوزت تلك المدارس والمستشفيات طاقتها الاستيعابية. ويجب أن تسمح جميع الأطراف بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع وبدون عوائق. ونحثها على أن تلتزم فوراً بوقف الأعمال العدائية، تمسحياً مع طلب الأمين العام بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

وكما أكدنا مجدداً عقب التصويت هذا الصباح (انظر S/PV.9442)، يجب أن تظهر جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس في سير الأعمال العدائية. ويجب أن تحترم القانون الدولي الإنساني، لا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة وحقوق الإنسان. ويجب اتخاذ كل التدابير الممكنة لتجنب تأثير الأعمال العدائية على السكان المدنيين والأعيان المدنية. وبما أن القانون الدولي الإنساني ينص على مشروعية الشواغل الأمنية والضرورات العسكرية، فيجب الالتزام بجميع قواعده بدون استثناء. ونؤكد ضرورة التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي حتى يمكن تقديم مرتكبيها إلى العدالة. فاحترام القانون الدولي الإنساني، كما قال آخرون، بوسعه، بل يجب، أن يوقف دوامة العنف التي يمكن أن تشعل المنطقة بأسرها.

وتشدد سويسرا على أهمية المساعي الحميدة للأمم المتحدة في هذه الأزمة، ونحن ممتنون لها. ونرحب بزيارة الأمين العام إلى مصر والمنطقة. وكما قال وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والمفوض العام للأونروا فيليب لازاريني أمس في بيان مشترك، "يجب أن تسود الإنسانية في غزة". ويجب أن تسود الإنسانية في كل مكان. ويتعين أن يظل وقف التصعيد أولويتنا. نحن مدينون لأنفسنا، بوصفنا أعضاء مجلس الأمن، بأن نضاعف جهودنا للإسهام في تحقيق تلك الغاية وأن نمارس نفوذنا الفردي والجماعي على الأطراف المعنية لكي تحذو حذونا.

السيد بيريز لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون للإحاطتين اللتين استمعنا إليهما هذا الصباح ولعقد هذه الجلسة الطارئة في أعقاب الأنباء المأساوية التي توجج تصاعد العنف الذي اشتعل في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وأن أعرب عن خالص تعازينا لجميع الأسر التي فقدت ذويها، بما في ذلك عدد كبير من الفرنسيين. وتعيد فرنسا تأكيد التزامها الثابت بأمن إسرائيل وتذكر بحقها في الدفاع عن نفسها، وفقا للقانون الدولي الإنساني، مع حماية السكان المدنيين في مواجهة الهجمات الإرهابية الجبانة التي تستهدفها. وتذكر فرنسا أيضا بأن القانون الدولي الإنساني ملزم للجميع. فيجب ضمان حماية السكان المدنيين. ويجب إتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة من دون تأخير، الأمر الذي يتطلب ضمان أمن المدنيين من خلال الهدن الإنسانية.

واليوم كان بإمكان مجلس الأمن أن يشير، من خلال مشروع القرار المقترح، إلى الالتزام العاجل بتمكين سكان غزة من توفير السلع الحيوية، بما في ذلك الماء والغذاء والكهرباء والوقود والدواء. وكان بإمكانه أن يطالب بوصول آمن ومن دون عوائق للعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتتخذ فرنسا، إلى جانب شركائها، جميع التدابير لدعم عمليات الأمم المتحدة الإنسانية في غزة. وندعو أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذونا. وفي مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية، حشدت فرنسا 10 ملايين يورو كمعونة إنسانية إضافية لسكان غزة، ستمول على وجه الخصوص عمل وكالات الأمم المتحدة مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن المنظمات الإنسانية غير الحكومية.

إن استئناف الحوار هو وحده الذي سيمكن من وضع حد لدورة العنف. وحالة الطوارئ الإنسانية في طبيعتها، ولكنها دبلوماسية أيضا. فيجب علينا أن نفعل كل شيء لتجنب اندلاع حريق إقليمي. ويجب على الجهات الفاعلة التي يمكن أن تستفيد من الوضع أن تمتنع عن الدخول في الصراع. وتؤكد أحداث الأيام الأخيرة، إذا كنا بحاجة إلى تأكيد حقا، الحاجة الملحة إلى تسوية سياسية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن شروط السلام الدائم معروفة: فهي ضمانات أساسية لأمن إسرائيل ودولة للفلسطينيين. والتطلعات المشروعة للفلسطينيين وأمن إسرائيل يشكلان كلا لا ينفصل. ذلك هو الخط الذي ما فتئت

دون عوائق. ونشيد بالذين يبذلون جهودا لضمان أن يكون ذلك ممكنا. فعدم القيام بذلك سيؤدي إلى مأساة أكبر. وندعو جميع الأطراف الفاعلة، في ذلك الصدد، إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب تفاقم التوترات ومنع انتشار أعمال العنف إلى مناطق أخرى. وكما قال وفد بلدي في مناسبات عديدة، فإن السبيل الوحيد لإنهاء هذا الصراع هو من خلال حل تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، بوجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد وينسلاند

والسيد غريفيث على إحاطتهما.

ما فتئت الحالة في غزة والمنطقة تتدهور منذ الهجوم الإرهابي الذي ارتكبه حماس ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن من الرد والتصرف اليوم، بعد 11 يوما من ذلك الهجوم. فقد حان الوقت لكي ينقذ المجلس أرواح المدنيين. وتدين فرنسا بشدة الهجوم على المستشفى الأهلي في غزة، الذي أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين الفلسطينيين. فلا شيء يمكن أن يبرر قصف المستشفى. ويجب عمل كل شيء لإلقاء الضوء على ذلك الحدث. وقد حان الوقت أيضا لكي يدين المجلس إدانة قاطعة هجوم حماس الإرهابي على إسرائيل. وقد فعلت فرنسا ذلك في ذلك اليوم، بصوت رئيس الجمهورية، مؤكدة لإسرائيل تضامنها.

تلك هي الأسباب التي دفعت فرنسا إلى التصويت مؤيدة لمشروع القرار (S/2023/773) الذي طرحته البرازيل للتصويت اليوم (انظر S/PV.9442). فمشروع القرار ذلك يدين بشكل لا لبس فيه أعمال العنف والإرهاب ضد السكان المدنيين ويدعو إلى فتح سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة على وجه السرعة. ويجب أن يستطيع المدنيون الذين يريدون أن يكون بإمكانهم المغادرة من القيام بذلك، ويجب على حماس ألا تمنعهم. وتشكر فرنسا البرازيل على مبادرتها ودورها التنسيقي.

إن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون أن يعيشوا في سلام وأمن. وأود أن أذكر بتضامن فرنسا الثابت مع إسرائيل في هذه المحنة،

الرهائن. وتعمل اليابان، من جانبها، مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين لإيجاد أرضية مشتركة واتخاذ إجراءات للتخفيف من محنة السكان في غزة والحيلولة دون المزيد من التصعيد. وأيا كان موقف الدول الأعضاء المعنية من عملية السلام في الشرق الأوسط، يبقى شيء واحد واضحا: لا أحد يريد أن يشهد المزيد من الخسائر في الأرواح البريئة. فيجب علينا أن نتصرف من دون مزيد من التأخير.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام غريفيث والمنسق الخاص وينسلاند على إحاطتهما الواقعتين. ومن خلالهما، أود أيضا أن أشكر أفرقتهم، التي تعمل بلا كلل في المنطقة، بما في ذلك في مواجهة مخاطر شخصية كبيرة. ومرة أخرى، نعرب عن تعازينا لأسر الذين فقدوا أرواحهم.

تشعر المملكة المتحدة بالصدمة والحزن العميق إزاء الدمار وفقدان مئات الأرواح في المستشفى الأهلي في غزة مساء أمس. إنها خسارة فادحة في الأرواح، ودعواتنا وصلواتنا مع أولئك الذين تأثروا بشكل مباشر. وتعمل المملكة المتحدة بشكل مكثف للتثبت من الحقائق. مع ذلك فإن المستشفيات، أساسا، محمية بموجب القانون الدولي ولا ينبغي استهدافها.

وكما قلت، فإن لإسرائيل الحق بموجب ميثاق الأمم المتحدة في الدفاع عن نفسها ضد هجمات حماس الإرهابية المروعة. وشددنا أيضا على أنه يجب اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، وما زلنا ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية فورا وبدون عوائق لتمكين وصول المعونات الأساسية والمياه والأغذية والأدوية إلى المدنيين. وقد اعترفت إسرائيل نفسها بأن عليها أن تتصرف وفقا للقانون الدولي الإنساني.

والمملكة المتحدة واضحة في أن حماس لا تتحدث باسم الشعب الفلسطيني. ويجب الحفاظ على الدعم الإنساني وإمكانية الوصول إلى غزة. ولدعم هذا الجهد، أعلنت المملكة المتحدة عن تقديم 10 ملايين جنيه إسترليني إضافية كدعم إنساني. وندعو إلى فتح معبر رفح

فرنسا تدعو إليه وستواصل التمسك به. فيجب علينا أن نحشد قوانا بشكل جماعي لتحقيق ذلك.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور وينسلاند ووكيل الأمين العام غريفيث على ما قدماه من معلومات بآخر المستجدات.

لقد كان الأسبوعان الماضيان مؤلمين ومضطربين ومدمرين. فالحالة في الشرق الأوسط تمر بمرحلة خطيرة، حيث خطر التصعيد مرتفع للغاية. إننا ندين إدانة قاطعة الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وغيرها من المقاتلين الفلسطينيين في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي قتل فيها أكثر من 1 300 شخص وجرح 3 600 وأخذ ما يقرب من 200 رهينة، معظمهم من المدنيين. وتطالب اليابان بالإفراج الفوري عن الرهائن من دون شروط. ونشعر بالفزع بشكل خاص إزاء تدمير المستشفى الأهلي أمس، الذي قتل فيه المئات. ونشعر بسخط شديد إزاء الأضرار الجسيمة والأذى الذي لحق بالمدنيين الأبرياء. فلا يمكن تبرير الهجمات على المستشفيات أو المدنيين لأي سبب من الأسباب. وتعرب اليابان عن تعاطفها المخلص مع الضحايا والجرحى وتقدم تعازيها للأسر المكلومة. ومن الأهمية بمكان أن تصل المعونة الإنسانية إلى أهالي غزة. فيجب إنشاء ممرات إنسانية حتى تتمكن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من إيصال الغذاء والماء والوقود والدواء بأمان إلى السكان. ونردد نداء الأمين العام لإسرائيل بضمان وصول المعونة الإنسانية السريع وبدون عوائق إلى من يعتمدون على هذه المساعدة من أجل بقائهم على قيد الحياة.

إن خطر انتشار الصراع على الصعيدين الإقليمي والعالمي حقيقي. فيجب علينا أن نختار طريقا يقربنا من السلام والأمن والاستقرار. ومن ذلك المنطلق، ترحب اليابان بزيارة الرئيس بايدن إلى إسرائيل، فضلا عن مشاركات الأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة، التي يمكن أن تعالج على وجه الاستعجال الحالة الإنسانية الأليمة في غزة. كما نحث الجهات الفاعلة الإقليمية وغيرها على مواصلة جهودها للتفاوض على إطلاق سراح

لقد وقفت ألبانيا دائما إلى جانب حق أي دولة في الدفاع عن نفسها. وفي هذه الحالة، نؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وحقوقها المشروع في توفير الأمن لشعبها بطريقة متناسبة، متشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لعدم إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء.

ينبغي ألا تضر الحرب ضد الإرهاب بالمدنيين. والأبرياء في غزة لهم الحق الكامل في الرعاية والحماية. إن حياة البشر لها نفس القيمة، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين. وكلا الشعبين يستحقان أن يعيشا في سلام وأمن. إن الانفجار الذي وقع في المستشفى في غزة مأساة. ونعرب عن تعازينا لجميع المتضررين، ونحزن على المرضى والعاملين الطبيين وغيرهم من الأبرياء الذين قتلوا أو جرحوا في تلك المأساة. لا شيء يمكن أن يبرر قصف مستشفى أو استهداف المدنيين. ويجب بذل كل جهد ممكن للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ندعو إلى فتح الطرق الإنسانية وإلى تدفق المساعدات بدون عوائق إلى أي شخص محتاج.

وكما هو الحال في كل نزاع، وفي غياب الحقائق التي تم التحقق منها بشكل مستقل، يتم تبادل إلقاء اللوم بطريقة يتم تضخيمها اليوم كما لم يحدث من قبل عبر وسائل التواصل الاجتماعي. يجب أن نتمسك بالحقائق، لا أن نحكم من خلال العواطف. لذلك يجب أن نعمل على إلقاء الضوء بأقصى قدر ممكن على الهجوم على المستشفى. ولا بد من الوقوف على الحقائق ومحاسبة الجناة.

في غضون أقل من أسبوعين، قتل آلاف الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد أخذ أناس أبرياء رهائن. وقد أطلقت آلاف الصواريخ بشكل عشوائي على إسرائيل، ويجري تدمير غزة. إن السلام والأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط بأسره معرضان للخطر، وخطر تأجج نزاع أكبر خطر حقيقي. قد لا نسمع كلمات السلام والدعوات إلى الهدوء والعقل بسبب ضجيج الحرب، ولكن لا ينبغي أن نتخلى أبدا عن الجهود الرامية إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها كلما أمكن ذلك. ويجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أن تواصل جهودها من

وتوفير الضمانات الأمنية لأي مواطن أجنبي يرغب في العبور، فضلا عن دخول المساعدات الإنسانية الحيوية. ونحن واثقون أيضا في أننا يجب أن نتجنب المزيد من التصعيد لأي نزاع في المنطقة. ولهذا السبب ظل رئيس وزراء بلدي ووزير الخارجية يعملان بصفة عاجلة على إشراك القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وغيرهم في المنطقة. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع الشركاء في المجتمع الدولي لكسر حلقة العنف في جميع أنحاء إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة ومن أجل السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص

وينسلاند ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما الواقعتين.

إن الشرق الأوسط في خطر إلى حد لم نشهده منذ عقود. إن الحالة الإنسانية الأليمة، كما سمعنا، لا تحتاج إلى تفسير. ولا يزال العالم في حالة صدمة من هجوم حماس الإرهابي الشنيع الذي لا يمكن تبريره وعواقبه، بما في ذلك أخذ نحو 200 رهينة. وبالنظر إلى وحشية الهجمات، التي شهدناها جميع، هناك سبب للاعتقاد بأن الأبرياء المختطفين، إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة، يحتجزون في مكان ما في غزة في ظل ظروف يصعب تخيلها. ونحن ندين بشدة هذه الأعمال ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين كرهائن.

وتدين ألبانيا بشدة الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس وتكرر الدعوة إلى إدانة عالمية للإرهاب الذي يرتكب في أي مكان ومن جانب أي شخص وفي أي وقت. لا يمكن تبرير الإرهاب أو تسويغه. ولا ينبغي التغاضي عنه أو الإشادة به أو تمجيده. يجب إدانته فقط، ومن قبل الجميع. يجب محاربته، ويجب القضاء عليه. لقد قلنا مرات عديدة إن العنف يولد العنف. ولكن دعونا لا ننسى أن حماس لا تضر بالإسرائيليين فحسب، بل الفلسطينيين الأبرياء بنفس الطريقة. فهي مسؤولة عما يحدث في غزة. إنها تريد تدمير إسرائيل وتعمل على القيام بذلك، ولكنها بذلك تدمر أيضا مستقبل فلسطين. إنها تحطم أحلام الفلسطينيين في تقرير المصير وتعرقل آمال إقامة الدولة التي يستحقها الشعب الفلسطيني والتي يؤيدها المجتمع الدولي عن حق.

الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تدعو مألطة بإلحاح إلى هدنة إنسانية فورية. كما أن هناك حاجة ماسة إلى إنشاء ممرات إنسانية لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لملايين المدنيين في غزة، بما في ذلك المياه والغذاء والدواء. ومن واجب جميع أطراف النزاع تيسير إيصال المساعدة الإنسانية. ويجب على الأطراف أن تكفل توفير الحماية الكاملة لموظفي الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والعاملين في المجال الإنساني خلال ما يقومون به من عمل لا يقدر بثمن. ويؤلمنا أن نعلم أنه منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، فقد العديد من العاملين في مجال تقديم المعونة أرواحهم في هذه الحرب. وندعو إلى إنشاء نظام فعال للإخطار في المجال الإنساني في غزة لحماية المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة على حد سواء.

ولا يفوتنا أن نشدد على العمل البطولي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فالوكالة تعمل في ظل حالات بالغة الخطورة، وبما يفوق قدرتها التشغيلية. وتدين مألطة الهجوم الدامي على مدرسة تابعة للأونروا في المغازي، الذي وقع أيضا يوم أمس. وستضاعف مألطة تبرعها للأونروا وندعو المانحين إلى زيادة تبرعاتهم، وهو ما قام به الكثيرون بالفعل.

وتشعر مألطة بقلق بالغ إزاء المخاطر المتزايدة للتصعيد الإقليمي بسبب هذه الحرب غير المسبوقة. ومن الأهمية بمكان أن نمنع أي تداعيات إقليمية، والتي من شأنها أن تزعزع استقرار المنطقة بأسرها. ويساورنا القلق إزاء تصاعد العنف في الضفة الغربية، حيث قُتل أيضا أكثر من 60 فلسطينيا، من بينهم 16 طفلا، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما أن المناوشات الخطيرة على طول الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل تثير قلقا بالغا ويجب أن تتوقف فورا. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بوقف التصعيد الكامل لتجنب المزيد من المعاناة الإنسانية والدمار.

وفي خضم هذه الفترة القاتمة، تقع على عاتقنا مسؤولية أن نظل عازمين على ضمان أن يكون إيجاد حل عادل وشامل للنزاع في الشرق

أجل الاستجابة بسرعة وحكمة للواقع الجديد ومنع امتداد الأزمة إلى المنطقة الأوسع وخارجها.

فلا بديل لنا عن ذلك. ولا يمكن أن يكون هناك حل ممكن غير الحل الذي أيدناه واعتمدناه دائما، والذي تعيش فيه دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، لشعبين، إسرائيليين وفلسطينيين، جنبا إلى جنب في سلام وأمن وكرامة.

السيدة فرايزر (مألطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الطارئة. كما أشكر المنسق الخاص وينسلاند ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما الواقعتين.

تعجز الكلمات عندما يتعلق الأمر بوصف الرعب الذي حل بالمستشفى الأهلي وسكان غزة بالأمس. أنهت ضربة صاروخية واحدة حياة المئات من الناس، وجميعهم كانوا بالفعل في حالة ضعف شديد، وتدين مألطة ذلك العمل بأشد العبارات. إنه مثال مأساوي على حقيقة أنه لا توجد مناطق آمنة في غزة. فالسكان ليس لديهم مكان يذهبون إليه. وقد لجأ العديد من النساء والأطفال، الذين يعتقدون أن المستشفيات ملاذات آمنة، إلى محيطها، واتقين من وضعها كأماكن محمية. وبينما نتذكر الإرهاب الذي ترتكبه حماس، وبينما نتكلم الآن، حرم عدد لا يحصى من المدنيين في غزة من المرافق الأساسية مثل المياه الجارية والكهرباء. ونظرا لانتهاء خدمات المياه والصرف الصحي، فإن احتمال الإصابة بالجفاف والأمراض المنقولة بالمياه يشكل مصدر قلق متزايد. ويلجأ الناس إلى المدارس والمستشفيات التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في جميع أنحاء المنطقة بحثا عن الأمان. ومن الضروري ضمان السلامة. ويجب إنشاء مناطق آمنة فورا واحترامها من قبل جميع الأطراف.

إن حجم المأساة التي تتكشف هو نتيجة مباشرة للفوضى والدمار اللذين يتخللان النزاع عندما تداس القواعد والمعايير الدولية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التأكد من أن تلك القواعد، المكرسة في القانون الدولي، توجه طريقنا قدما. ونؤكد على أنه يجب على من لهم تأثير على الأطراف أن يشددوا على أهمية احترام القانون

الحرب. فبذبح المدنيين الإسرائيليين ومواصلة مهاجمة إسرائيل، جلبت حماس البؤس والدمار للفلسطينيين والمنطقة، وقد فعلت ذلك لعقود.

وكما يعلم المجلس، فإن الأمين العام غوتيريش في طريقه إلى المنطقة، والرئيس بايدن ووزير الخارجية بلينكن موجودان على أرض الواقع وهما يهتمان اهتماما شديدا بهذه المسألة. واليوم، أعلن الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة ستقدم 100 مليون دولار كمساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. وستدعم هذه الأموال أكثر من مليون فلسطيني نازح ومتضرر من النزاع.

وستواصل الولايات المتحدة العمل عن كثب مع الحكومة الإسرائيلية والبلدان الأخرى في المنطقة والأمم المتحدة والشركاء الآخرين للتقليل إلى أدنى حد من خطر وقوع إصابات بين المدنيين. ففقدان أي أرواح بريئة أمر مفرح وغير مقبول، ويجب علينا جميعا أن نفعل كل ما في وسعنا لحماية المدنيين.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تشكر موزامبيق روسيا والإمارات العربية المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. ونقدر أيضا استعداد الرئيس لتحديد موعد لها.

ونشكر كلا من السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتهما بشأن آخر التطورات في المنطقة، ولا سيما في قطاع غزة. ونعرب عن تقديرنا الكبير لتفانيهما وعن تضامنا معهما في هذه اللحظات الصعبة.

في غضون 11 يوما فقط، تسبب النزاع بين إسرائيل وحماس في أضرار جسيمة للبنية التحتية العمومية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، وأدى إلى تشريد الآلاف من الناس. ولا يمكن أن نشعر بالذعر تجاه شيء أكثر من الغارة الجوية التي شنت ليلة الثلاثاء على المستشفى في مدينة غزة، والتي أُفيد بمقتل مئات الأشخاص فيها، بينما كان الآلاف من المدنيين يحتمون هناك، وفقا للتقارير. وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات على أولئك الذين يتحملون المسؤولية عن رعاية الآخرين، مثل العاملين في المجال الطبي، تشكل انتهاكا صارخا

الأوسط عنصرا رئيسيا في جميع جهودنا مستقبلا. ولا نزال نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بإيجاد حل عادل وشامل، يستند إلى قيام دولتين، على طول حدود ما قبل عام 1967، ويلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية للدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وذلك أمر حاسم للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني ولإنسانيتنا المشتركة.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص وينسلاند ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما الرصينتين.

لقد تحدث الرئيس بايدن للتو عن هذه المسائل في إسرائيل وأوضح أن الولايات المتحدة غاضبة وحزينة بسبب الانفجار الذي وقع في المستشفى "الأهلي" في غزة. إننا نشعر بالأسى إزاء هذه الخسارة الفادحة في الأرواح. ونحزن على جميع المدنيين الأبرياء الذين قتلوا أو جرحوا في هذه المأساة. إن قلوبنا اليوم متقلبة بالأحزان. وقلبي متقل بالحرز، وهو مع الضحايا وأحبائهم. فلا أستطيع أن أتخيل الألم والحرز والكرب الذي يمرون به.

وقد وجه الرئيس بايدن، الليلة الماضية، فريقه للأمن القومي لمواصلة جمع معلومات حول ما حدث بالضبط. وبينما نواصل جمع المعلومات، فإن تقييمنا الحالي، استنادا إلى تحليل الصور الملتقطة من الجو والاتصالات التي جرى اعتراضها والمعلومات من مصادر مفتوحة، هو أن إسرائيل ليست مسؤولة عن الانفجار الذي وقع في المستشفى في غزة أمس. وأوضح رئيس الولايات المتحدة، كما فعلت أنا في المجلس، أننا نؤيد بشكل قاطع حماية أرواح المدنيين أثناء النزاع - بشكل قاطع، في هذا النزاع وفي أي نزاع.

وأكدنا على أعلى المستويات أنه يجب اتخاذ كل خطوة لحماية أرواح المدنيين - كل خطوة. وفي مواجهة هذه المأساة المروعة، نقف إلى جانب الفلسطينيين في غزة، الذين يعانون دون ذنب ارتكوبه. ويجدر بنا ألا نغفل حقيقة أن حماس تتحمل المسؤولية عن هذه

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين، السيد مارتن غريفيث والسيد تور وينسلاند، على ملاحظتهما وأفكارهما الثاقبة القيمة اليوم وعلى العمل الممتاز الذي يقومون به في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

إن تحليل التصويت الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة هذا الصباح على مشروع القرار S/2023/773 قد حدد موقفها العام بشأن المسألة المعروضة علينا (انظر S/PV.9442)، ولكن في هذه الإحاطة، التي دعونا إلى عقدها نحن والصين والاتحاد الروسي، أردنا حقا أن نركز بشكل ملموس على الحالة الإنسانية التي تزداد سوءا يوما بعد يوم.

فعلى مدى أسبوعين تقريبا، شهدنا القصف العشوائي المتواصل على قطاع غزة في أعقاب الهجوم الشنيع على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونتيجة لذلك، أصبح مليون شخص في غزة مشردين الآن، ويحتمي أكثر من 500 000 شخص في مرافق الأمم المتحدة. ومنظومة الأمم المتحدة ليست مجهزة لمثل هذه الاستجابة. وهناك تقارير عن إلقاء قنابل على مدارس مباني تابعة للأمم المتحدة كان الناس يهرعون إليها الناس بحثا عن الأمان.

وكما أوضح وكيل الأمين العام غريفيث في بيانه، فإن الحالة الإنسانية على أرض الواقع كارثية الآن. إن أمر الإجلاء الموجه لأكثر من مليون شخص لمحاولة الانتقال إلى بر الأمان هو، في هذه الظروف، مطلب مستحيل لا يمثل للقانون الدولي. وبالأمر ازداد الوضع سوءا. فقد شاهد العالم ما يفوق التصور: هجوم استهدف المستشفى الأهلي وأسفر عن مقتل أكثر من 500 شخص. لا يوجد أي غموض في القانون الدولي فيما يتعلق بتوفير الرعاية للجرحى والمرضى. يجب حماية المستشفيات والعاملين في القطاع الطبي في جميع الأوقات، ويجب ألا يكونوا أبدا هدفا للهجمات. لا شيء يمكن أن يبرر الهجوم الذي وقع أمس. إننا ندنيه وندعو إلى إجراء تحقيق نزيه ومستقل وشفاف في تلك المأساة ومحاسبة المسؤولين عنها.

تخضع غزة لحصار منذ 10 أيام، تم خلالها فرض قبضة خانقة حول أعناق المدنيين هناك. إن الأوصاف التي عرضها كل من السيد

للقانون الدولي الإنساني ويمكن اعتبارها جريمة حرب. وغني عن القول إن الحالة قد تفاقمت بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، مما أدى إلى نقص في الضروريات الأساسية مثل الغذاء والماء والإمدادات الطبية، على سبيل المثال لا الحصر.

وندين بشدة الهجمات على السكان المدنيين - ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين، الذين يعانون أشد المعاناة من الفظائع والآثار الخطيرة لهذه الحرب. وفي هذا الصدد، نكرر ندائنا، بصوت عال وواضح، إلى الطرفين لتهدئة حدة التوترات ووقف إراقة الدماء، والكف عن شن الهجمات ووقف المعاناة الإنسانية في الأراضي المحتلة في قطاع غزة، الأمر الذي ينبغي أن يكفل وصول المساعدة الإنسانية إلى المواطنين اليائسين فورا ومن دون شروط.

وكما سمعنا، فإن الحالة الإنسانية متردية حقا وتثير مستويات غير مسبقة من القلق. ونخشى أن تتابع فصول كارثة إنسانية في غزة. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى ضمان احترام أسس القانون الدولي وحماية المدنيين.

ندرك جميعا أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني مستمر منذ عقود وأنه مسألة معقدة تتطلب اتباع نهج متعدد الأوجه لحلها. والواقع أنه كان هناك العديد من جهود بناء السلام الشعبية بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي أظهرت نتائج واعدة لتعزيز التعايش السلمي. ولذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن لإسرائيل وفلسطين حل خلافاتهما إلا من خلال السلام والحوار. ونرى أن السلام ممكن دائما إذا كانت الأطراف المتنازعة مستعدة حقا لاتباع طريق العدالة والتسامح.

وفي الوقت نفسه، نكرر بحزم ندائنا إلى أعضاء المجلس لمضاعفة جهودهم في ممارسة دورهم المؤثر للتوصل إلى حل مستدام للقضية الفلسطينية، مع الامتثال الكامل لقرارات ومقررات وصكوك الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

في الختام، نحث الأطراف على مواصلة طريق الحوار والعمل معا بشكل بناء من أجل تحقيق سلام دائم، مع احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحل الدولتين، وفقا للقرارين 242 (1967) و 2334 (2016).

مؤتمر قمة لزعماء العالم لمعالجة الحالة المتدهورة. ونأمل أن يؤدي إعلان الولايات المتحدة والرئيس بايدن اليوم بأن إسرائيل وافقت على السماح بوصول المساعدات الإنسانية عبر رفح إلى إيصال المعونة بسرعة وأمان.

فليس هناك وقت نضيعه. وينبغي للقادة في جميع أنحاء المنطقة والمجتمع الدولي أن يركزوا كل الجهود الممكنة لضمان وقف الأعمال العدائية. وكما قال السيد وينسلاند، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها إنهاء دورات النزاع هذه هي إعادة تكريس جميع الجهود من أجل التوصل إلى حل سياسي طويل الأجل. ولا يمكن تغيير ما حدث خلال الأيام الـ 10 الماضية، ولكن مستقبلنا لا يزال أمامنا لتحديده. إن الطريقة التي نتصرف بها الآن للحفاظ على إنسانيتنا المشتركة، وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وتخفيف المعاناة الأليمة لشعب غزة، ستحدد ذلك المسار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

أشكر مقدمي الإحاطتين على تعليقاتهما وأثني عليهما لعملهما الاستثنائي في حالة بالغة الصعوبة. كما أطلب منهما أن ينقلوا شكرنا لموظفينا في الميدان.

تشعر البرازيل بالفزع إزاء الضربة الكارثية على المستشفى الأهلي في مدينة غزة التي قتلت مئات المدنيين. إنها ببساطة بغیضة. إن المستشفيات والموظفين الطبيين يتمتعون - ويجب أن يحظوا - بحماية فعالة بموجب القانون الدولي الإنساني. وببين هجوم الأمس مرة أخرى أن المدنيين هم الذين يدفعون حياتهم ثمنًا لهذا النزاع. إننا نقف متضامنين مع أسر الضحايا المكومين ونقدم إليهم بخالص تعازينا.

وتدين البرازيل إدانة قاطعة الهجمات الإرهابية وأخذ الرهائن من جانب حماس في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. فأعمال الإرهاب لا مبرر لها بغض النظر عن دوافعها وأينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. وندعو جميعا بأشد العبارات إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن ونطالب بسلامتهم ورفاههم ومعاملتهم معاملة إنسانية وفقا للقانون الدولي.

غريفيث والسيد وينسلاند للحالة الإنسانية على الأرض تعطينا إحساسا بما قد يبدو عليه الجحيم على الأرض. والخطوات التي يتعين اتخاذها واضحة وعملية. لقد ناقش صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بعض تلك الخطوات مع الأمين العام صباح اليوم. يتعين الوقف الفوري للأعمال القتالية، على النحو المطلوب في مشروع القرار الذي لم يعتمد اليوم. ويتعين الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن - وأكرر، جميعهم - المحتجزين ومعاملتهم معاملة إنسانية. ويجب أن يحدث ذلك الآن. إننا بحاجة إلى إمكانية وصول آمن ودون عوائق لجميع العاملين في مجال المعونة الإنسانية وإلى المعونة الطبية والغذاء والماء والوقود. وأنا متأكد من أن العديد من أعضاء مجلس الأمن منزعجون من صور المدنيين في غزة وهم يغلقون مياه المراحيض ليقدموه لأسرهم. يجب أن تتم إعادة توصيل الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية، ولا بد أن تكون حماية جميع المدنيين أولويتنا.

إن المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة تتراكم على الحدود المصرية مع غزة. لقد فتحت الإمارات العربية المتحدة جسرا جويا لنقل الإمدادات التي تشتد الحاجة إليها، ولكن بدون ضمانات أكيدة من جميع الأطراف بعدم استهداف الشاحنات والمدنيين الذين يتجمعون لتلقي المساعدات، فإنها تظل بعيدة عن أيدي أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. أعلنت حكومة الإمارات العربية المتحدة عن تقديم 70 مليون دولار إضافية كمساعدات لغزة. ولا بد من وضع هذه الحماية موضع التنفيذ.

إن الحالة الإنسانية في غزة تتدهور كل ساعة، ويجب ألا تكون لدينا أي أوهام - فنحن نحقق في الهاوية التي هي الآن ليس نزاعا في غزة فحسب، بل احتداما إقليميا أخذ في الاتساع. لذلك، ندعو اليوم إلى تركيز إقليمي ودولي من المجلس والمجتمع الدولي، فضلا عن بذل جهود متجددة لضمان وقف التصعيد ووقف الأعمال القتالية في الميدان. إننا نقدر حقا الجهود الدبلوماسية التي تبذلها مصر والولايات المتحدة في هذا الصدد. ونشيد بصفة خاصة بجهود مصر لضمان الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية إلى غزة عبر معبر رفح وعقد

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطى الكلمة للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): إن القانون الدولي لا يمنح أحدا حق ارتكاب المجازر. وإسرائيل ترتكب مجازر في غزة كل يوم. فمنذ أكثر من 10 أيام حتى الآن، رأيناها تقتل عائلات بأكملها وتقصف الملاجئ والمدارس والمستشفيات والمباني السكنية والقوافل. لقد سمعناها تطلب من الناس التوجه إلى جنوب غزة ثم رأيناها تقصف الجنوب. لقد سمع الأعضاء ورأوا إسرائيل تقول للناس إن أمامهم خيارا بين التهجير القسري والموت ثم تخضعهم لكليهما.

من غير المعقول أن البعض ما زال يتحدث عن حق الدفاع عن النفس لقوة احتلال أوضحت أنها تسعى إلى الانتقام الأعمى والتهجير القسري والإبادة لشعبنا. الجميع يقولون هنا إنه يجب حماية أرواح المدنيين، ومع ذلك لا يزال بعض أعضاء المجلس حتى الآن غير قادرين على الدعوة إلى وقف الهجوم وإلى وقف فوري لإطلاق النار. وأولئك الذين لا يستطيعون أو لا يريدون الدعوة إلى وقف إطلاق النار سيفقدون أي مصداقية أو سلطة وسيتحملون بعض المسؤولية عن الدمار الذي يحدث الآن وما سيحدث بعد ذلك. وينبغي ألا يكون هناك من يرغب في أن يُنظر إليه على أنه متواطئ في عمليات القتل الجماعي هذه أو في استمرارها. ولو أن المجلس دعا إلى وقف إطلاق النار قبل يومين وتصرف وفقا لذلك، لكان قد أنقذ مئات الأرواح. ربما لا يمثل إنقاذ أرواح المئات من الفلسطينيين هدفا مهما يجب السعي لتحقيقه بالنسبة للبعض. ولكن هل هناك من هو على يقين من أن أرواح الفلسطينيين وحدهم هي التي يمكن إنقاذها إذا تصرف المجلس؟ لقد أبلغنا المجلس قبل شهر بأن يتخذ إجراء لإنقاذ الأرواح - جميع الأرواح. لكننا لم نلق أذانا صاغية حينها. وينبغي له ألا يرتكب الخطأ نفسه الآن.

إن الناس يُقتلون بينما نتحدث الآن. وتتابع فصول كارثة إنسانية ذات أبعاد غير مسبوقه في غزة على الهواء مباشرة عبر شاشات التلفزيون. وسمعنا ما قاله السيد غريفيث. إن كارثة سياسية على وشك

وأي رد عسكري على الأعمال الإرهابية أو أعمال العدوان يجب أن يتم وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ووجود أفراد فيما بين السكان المدنيين، قد لا يعتبرون مدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني، لا يحرم السكان كافة من وضعهم المدني. وبالإضافة إلى ضرب المستشفيات، أصابت الغارات الجوية والاستخدام المتهور للأسلحة الثقيلة مثل الصواريخ والقصف المدفعي المدارس كمرفق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مخيم المغازي للاجئين، مما أدى إلى خسائر مأساوية في الأرواح. وكانت مدرسة الأونروا المستهدفة تقوي ما لا يقل عن 4 000 شخص منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وذلك أمر غير مقبول. وتحت البرازيل على حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة وأصولها ومراقفها الصحية. وندين أيضا الأعمال والقرارات التي ما فتئت تحرم السكان المدنيين في غزة من السبل الأساسية للبقاء على قيد الحياة في انتهاك القانون الدولي الإنساني. ونحث على وضع حد للأعمال التي تؤدي إلى النقل القسري للمدنيين والأعمال التي لا تتسق مع القانون الدولي. إن فرض هذه التدابير، لا سيما في مناطق النزاع، لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وسيزيد من تعريض الأرواح للخطر وسيؤجج النزاع أكثر.

إن الهدف المباشر واضح وعاجل. تجنب المزيد من إراقة الدماء والخسائر في الأرواح ومحاولة كفالة وصول المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق إلى المناطق المتضررة والاتفاق على هدنة إنسانية أمر ملح. ولا بد أن تهدف الجهود إلى تحقيق وقف للأعمال القتالية، من شأنه أن يساعد على ضمان حماية المدنيين في إسرائيل وفلسطين على حد سواء.

”أن نفقد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“ من أولى الكلمات الواردة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وكانت الدافع الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة. إن طريقة تعامل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مع الكارثة الإنسانية الراهنة ستنبئ بالكثير عن مستقبل الأمم المتحدة وتعددية الأطراف ككل.

القانون الدولي بشكل لا لبس فيه أو على قدم المساواة أو على نحو مسؤول. في الساعات القليلة المقبلة، سيُقتل المزيد من الفلسطينيين وستتدمر التوترات في المنطقة وتبلغ مستويات خطيرة جديدة وسينفجر الغضب والاستياء. وسُئِل كل واحد منا عما فعلناه عندما كان كل ذلك يحدث. سُئِل جميعا عما فعلناه لتجنب ما سيقع لاحقاً.

إن تقاعس المجلس عن تحمل مسؤولياته بعد 10 أيام من المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وبعد مقتل مئات الأشخاص الذين كانوا مجتمعين في مستشفى بحثاً عن المأوى والرعاية، يشكل الرأي العام في منطقتنا والعالم لفترة طويلة جداً وسيؤثر على إيمان الناس بقدرة القانون على حماية جميع الأشخاص، وكذلك على تصوراتهم وردود أفعالهم. لم يكن هذا وقت زيادة حدة اليأس وتعزيز الإفلات من العقاب. ولم يكن هذا وقت ارتكاب نفس الأخطاء التي أوصلتنا إلى هنا في المقام الأول.

أخيراً، لا تتكر إسرائيل أنها قتلت عائلات بأكملها - الرضع والأطفال وآباؤهم وأعمامهم وعماتهم وأبناء عمومتهم وأجدادهم - حيث دُبح أحياناً ما يصل إلى 45 فرداً من نفس العائلة. لقد فعلت ذلك مراراً وتكراراً على مر السنين وتُفعل ذلك مرة أخرى، وهذه المرة في قطاع غزة. وقتلت حتى الآن 3 500 فلسطيني، جميعهم تقريباً من المدنيين، بمن فيهم أكثر من 1 000 طفل. واعترفت بقتلهم جميعاً لكنها أصرت على أنها لا تستطيع أن تفعل خلاف ذلك. ولم يكن موتهم خطأها، على الرغم من أنها قتلتهم. ولكن مذبحه المستشفى كان لها تأثير كبير على الرأي العام العالمي لدرجة أنها اضطرت لتغيير أساليبها وتغيير قصتها الأصلية إلى قصة جديدة. وعليه، فإن إسرائيل ستتكبر مسؤوليتها عن مذبحه المستشفى "الأهلي المعدادني"، تماماً كما بذلت كل جهد ممكن لإنكار مسؤوليتها عن مقتل شيرين أبو عاقلة ومحمد الدرة وعن المذابح العديدة التي ارتكبتها على مدى عقود، على الرغم من الأدلة الدامغة على خلاف ذلك. وستلوم الفلسطينيون على موتهم، كما فعلت دائماً، وستحاول تقديم أدلة بهذا المعنى إلى المجلس. هل يتذكر الأعضاء آخر مرة قدم فيها شخص ما أدلة في هذه القاعة لتبرير حرب؟ جاء شخص ما بأجهزة تكنولوجية وصور

الحدوث، ومع ذلك، فإن مجلس الأمن غير قادر على قول الشيء الوحيد المهم بالفعل: أوقفوا إراقة الدماء. أكرر، أوقفوا إراقة الدماء. وعلى من يعتقدون أن بإمكانهم تجنب وقوع كارثة إنسانية وتداعياتها الإقليمية بينما تواصل إسرائيل قصف الفلسطينيين وقتلهم التريث وإعادة التفكير. إن المنطقة برمتها موحدة في إخبار المجلس بأن ذلك غير ممكن. استمعوا إلى تلك البلدان. والسبيل الوحيد لمنع وقوع الكارثتين هو وقف العدوان الإجرامي على شعبنا.

لا يوجد خطاب أو تحريف قانوني أو غطاء سياسي يمكن أن يبرئ إسرائيل من مسؤوليتها عن المدنيين الفلسطينيين الذين تقتلهم. وعلى مدى 75 عاماً حتى الآن، ما فتئت إسرائيل تشرح وتبرر بوقاحة كيف كان عليها أن تجردنا من ممتلكاتنا وتحتل أرضنا وتقتل شعبنا - وكل ذلك مع إفلات تام من العقاب. إن قتل المزيد من الفلسطينيين لن يجعل إسرائيل أكثر أمناً أبداً. وكان من الممكن أن تكون تجربة الـ 75 عاماً دليلاً كافياً لمن يريدون التعلم. ولا يوجد منطق، أخلاقي أو قانوني، في العالم يمكن أن يبرر قتل شعب - أطفال ونساء ورجال أبرياء - بدعوى جعل شعب آخر آمناً.

إن العالم بأسره يراقب. يراقبنا. وقد تشكل أحداث الأيام العشرة الماضية السنوات العشر القادمة في منطقتنا وخارجها. وما سيحدث بعد ذلك سيكون حاسماً. أي شخص يعتقد أن هذا وضع يمكن السيطرة عليه وأنه يمكن وضع خطة بشأنه وتنفيذها يفترض افتراضات خاطئة تتم عن عدم المسؤولية. فنحن نعلم كيف تبدأ الحروب من هذا القبيل ولكن ليس لدينا أدنى فكرة عما ستنتهي إليه. وحتى الآن، يمكن إيقافها، وينبغي إيقافها فوراً. وأي تأخير آخر مخاطرة ينبغي ألا يقدم عليها أحد.

كان ينبغي للمجلس أن يجتمع اليوم للاستجابة لدعوة الأمين العام والزعماء الدينيين في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم البابا، والدول العربية والبلدان الإسلامية وبلدان الجنوب وعدد هائل من الدول في جميع أنحاء العالم وبلاتين البشر، بمن فيهم الملايين الذين يتظاهرون في مسيرات في الشوارع في كل مكان. أوقفوا إراقة الدماء. أوقفوها الآن. استمعوا إليهم. ولكن المجلس لم يصغ لتلك الدعوات. ولم يحترم

قرأت ميثاق حماس بصوت عال أمام المجلس قبل يومين فقط. فلم تكن كلمات حماس تهديدات فارغة. إن ميثاق حماس هو خطة عملها. وهدفها هو إبادة إسرائيل، وإذا أُتيحت لحماس الفرصة لارتكاب هذه الفظائع مرة أخرى، فإنها ستفعل ذلك، والمجلس يعرف ذلك. وعلى الرغم من أن البعض هنا يفضل عدم تصنيف حماس كمنظمة إرهابية لأسباب سياسية، فإن ذلك لا يغير الحقائق: إن حماس تستهدف المدنيين عمدا وتذبح الأطفال عندما تتاح لها الفرصة، مما يجعل حماس منظمة إرهابية لا تختلف عن تنظيم داعش. إنها لا تؤمن بالحوار ولا تريد حوارا أو تؤمن بالحلول السياسية. إنها تؤمن فحسب بمحو اليهود وإبادة الدولة اليهودية. ولا شيء يمكن أن يغير أيديولوجيتها في الإبادة الجماعية. إنها لا تعترف حتى بوجود القانون الدولي - وهذا أمر ينبغي أن يعلمه جميع الذين يتكلمون عن حل الدولتين والقانون الدولي.

إن هناك طريقة واحدة فقط لعلاج السرطان، وهي استئصال كل خلية سرطانية، تماما كما حدث مع داعش والقاعدة. والمحو الكامل هو السبيل الوحيد لكفالة عدم تكرار هذه الفظائع أبدا. ومع ذلك، انظروا إلى ما يجري هنا، بعد 11 يوما من محاولة إرهابيي حركة حماس الشبيهة بداعش تنفيذ إبادة جماعية أخرى لليهود. إن المجلس لا يركز حتى على جرائمهم البشعة. وحتى اليوم، لم يفعل الأعضاء حتى أبسط شيء - فهم لم يدينوا، كمجلس، الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس. ومن غير المفهوم حقا ألا يتمكن الأعضاء من الاتحاد حتى على ذلك الأمر الأساسي. ولا يركز المجلس على ما يلزم عمله لتحرير غزة من حماس وكفالة إنهاء القمع الذي يتعرض له أهالي غزة على يد طغاتهم. وبدلاً من ذلك، يركز المجلس فحسب على الممرات الإنسانية والمساعدات. وهذه قضايا هامة ونبيلة، لكنها بالتأكيد ليست حلاً لمنع حماس من ارتكاب مذبحه فظيعة أخرى. كيف يمكن للمجلس أن يتعامل فحسب مع مشاريع قرارات مثل مشروع القرار الذي تم التصويت عليه اليوم؟ إنه لأمر مأساوي قول ذلك، لكن المجلس يؤدي الدور المحدد الذي كتبه حماس له في سيناريو الموت والإرهاب الذي أعدته، وسأشرح ذلك.

لإقناع المجلس. تذكروا آخر مرة قدم فيها شخص ما أدلة في هذه القاعة لتبرير حرب. وأنا واثق من أن المجلس ووسائل الإعلام والعالم لن يندفعوا بمثل هذا العرض المسرحي مرة أخرى.

إن هذه مرحلة خطيرة. وهي تتطلب قيادة جادة ومسؤولة، وهي أمر لم يوفره المجلس. ويضيق بعض الأعضاء فرصة لتغيير منطقتنا نحو الأفضل. وأيا كانت حساباتهم، فهم مخطئون. وآمل أن يغيروا مسارهم قبل فوات الأوان. فالواقع الميداني سيتجاوز أي خطط قد تكون لديهم - حيث أن تشكيل هذا الواقع أو تحمله هو قرار يجب اتخاذه الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): ما الذي يجري هنا؟ أنا حقا مصدوم ومرعوب. وأنا حقا لا أفهم ما يجري. لقد شن الهجوم الإرهابي الأكثر همجية والأوسع نطاقا منذ عقود - وهو أكبر من هجمات 11 أيلول/سبتمبر - قبل 11 يوما، ويبدو أن المجلس نسي بالفعل. وستظل الصور واللقطات من مذبحه 7 تشرين الأول/أكتوبر محفورة إلى الأبد في ذهني وفي ذهن كل إسرائيلي، ولكن يبدو أنه يجب علي أن أذكر بعض الأعضاء بما حدث.

لقد غزا الآلاف من النازيين الهمجيين من حماس إسرائيل وقتلوا بوحشية 1 400 إسرائيلي بريء بينما كانوا نياما أو يحتفلون أو يعانون أفراد أسرهم، وهم في حالة خوف صارخين طلبا للرحمة. واغتُصب بعضهن وقطعت رؤوس آخرين وأُحرق البعض أحياء وهم مقيدون ومكتمون. وكان العديد منهم أطفالا وكان المئات من الشباب الذين كانوا يحضرون مهرجانا موسيقيا. وكان هناك العديد من المساعدين الطبيين - عند الكلام عن الفرق الطبية - الذين قُتلوا وهم في طريقهم لعلاج الجرحى. وشاهدت أمهات أطفالهن يُدبحون، وكان هناك ناجون من محرقة اليهود من كبار السن الذين نجوا من النازيين ليُعدموا في غرف المعيشة الخاصة بهم. لقد خطط لهذا النهج ونفذه عمدا الإرهابيون الذين يحكمون غزة اليوم، ونحن نتكلم الآن. ولم يكن ذلك عن طريق الصدفة أو بالخطأ، بل عن عمد. وأخذ 200 بريء كرهائن بعنف، وكثير منهم من مواطني البلدان الأعضاء.

إن الدعوة إلى التحلي بالهدوء وممارسة ضبط النفس ووقف إطلاق النار تشبه وضع ضمادة على جرح ناجم عن رصاصة. فتلك الخطوات لن تقضي على السرطان المتمثل في حماس. ولن تحول الممرات الإنسانية دون ارتكاب العمل الوحشي المقبل. والشئ الوحيد الذي سيفعل هو المحو التام لذلك الكيان الشيطاني. فماذا يفعل أعضاء المجلس لاستئصال ذلك الشر؟

ربما إذا أذن المجلس حماس ولو لمرة واحدة لبدأ سكان غزة في إدراك الدمار المطلق الذي ألحقه بهم قادتهم، وربما سيقفون في وجه أولئك المتوحشين الهمج. ومع ذلك، في كل مرة يضغط فيها المجتمع الدولي على إسرائيل ويحاول تقييد يديها، لا يسفر ذلك سوى عن تشجيع إرهابي الإبادة الجماعية هؤلاء وزيادة شعبيتهم وكفالة أن يعيش ذلك الشر ليرى يوما آخر.

ولعل العنصر الأهم في هذه المسألة هو أن البعض لم يستوعب بعد ما هي حقيقة حماس. وقد جاءت هذه الجلسة الطارئة ومشروع القرار S/2023/773 الذي صوت عليه المجلس نتيجة الدعاية التي يروجها الجهاديون المتوحشون، وجميعنا نعلم ذلك. وليرسخ هذا في الأذهان: لقد قُبلت ادعاءات الإرهابيين قتل الأطفال في هذه القاعة وكُريت اليوم، بالمناسبة، دون تمحيص أو تفكير ملي، وهذا ما أدى إلى انعقاد هذه الجلسة. ولا يمكن الوثوق بأي معلومة تخرج من غزة. فحماس تدير غزة؛ وحماس تدير جميع المؤسسات في غزة. ولذلك لا حقيقة في أي شيء يصدر عن قطاع غزة. فهذا ما تريد حماس أن يسمعه أعضاء المجلس. ومن المؤسف أن الشفافية والحقيقة ليستا قيمتين أساسيتين لدى إرهابي الإبادة الجماعية.

وفي أغسطس/آب 2022، غردت سارة موسكروفت، الرئيسة السابقة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غزة، إدانة لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية لإطلاقها الصواريخ عشوائيا على المدنيين الإسرائيليين. وقد حدث ذلك في آب/أغسطس 2022 - ويمكن لأعضاء المجلس التحقق. وقد أعقب ذلك على الفور تقريرا إقالة السيدة موسكروفت، رئيسة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من منصبها

لقد انسحبت إسرائيل من جانب واحد من غزة قبل 18 عاما. ثم انتخب أهالي غزة حماس - وكثيرا ما أسمع أن حماس لا تمثل الشعب، ولكنها منتخبة. وبعد قتل مسؤولي السلطة الفلسطينية بإلقائهم من فوق أسطح المنازل، شرعت حماس في تحويل كل شبر من قطاع غزة إلى آلة حرب. أين كان المجلس آنذاك؟ أين كان المجلس عندما استغلت حماس بلايين الدولارات من المساعدات الدولية لترسيخ البنية التحتية للإرهاب داخل المناطق السكنية المكتظة بالسكان وتحتها؟ أين كانت الأمم المتحدة؟ كانت الأمم المتحدة تعرف كل هذا، لكنها ظلت صامته. ثم أمضت حماس السنوات الـ 17 التالية في ترويع إسرائيل بإطلاق عشرات الآلاف من الصواريخ بشكل عشوائي على البلدات والمدن الإسرائيلية بينما كانت تختبئ وراء مدنيها. أين كان المجلس؟ ففي الوقت الذي نتكلم فيه، الآن، تدوي صفارات الإنذار ويركض الملايين من الناس في إسرائيل بحثا عن مأوى. وتقع حماس هذا حتى تتمكن، بمجرد قيام إسرائيل بالرد، من عرض جثث المدنيين في غزة الذين اختبأوا وراءهم. وتتمثل استراتيجيتها في استغلال خسائرها في صفوف المدنيين كدعاية والضغط على المجتمع الدولي لتقييد أيدي إسرائيل.

و هدفها هو زيادة الخسائر في صفوف المدنيين في غزة. وذلك جزء من السيناريو الذي وضعته. فهي تعلم أنها لا تستطيع التغلب على إسرائيل في ساحة المعركة؛ بالطبع، تعرف ذلك. ولذلك تريد ترويع مواطنيها عمدا - المواطنين فحسب - ثم استخدام الأمم المتحدة سلاحا لمنع إسرائيل من محوها حتى تتمكن من إعادة بناء نفسها والتسلح من جديد ومواصلة إرهاب الإسرائيليين. ولديها من الصبر الكثير بينما تعمل على إبادة إسرائيل. ذلك هو السيناريو الذي وضعته حماس. وتلك هي قواعد اللعبة التي تمارسها، ومن المثير للصدمة أنها لا تزال، حتى بعد المذبحة الأخيرة، تحقق المراد منها لـ حماس.

ألا يفهم أعضاء المجلس أن مجرد عقد هذه الجلسة بتركيزها هذا يُظهر لـ حماس أنها قادرة على خداع الجميع مرارا وتكرارا؟ وأكرر أن المجلس لم يدين، حتى الآن، حماس على الفضائع التي ارتكبت، بل ولم يحملها المسؤولية الكاملة عن الحالة في غزة، لكن ها نحن هنا نناقش مسألة الممرات الإنسانية. ألا يرى أحد آخر مدى سخافة الأمر؟

وقد تعرضت مستشفى برزيلي في عسقلان للقصف المباشر بصواريخ حماس الأسبوع الماضي فقط. فأين كان المجلس آنذاك؟ وعلى أعضاء المجلس أن يعتذروا عن سنوات دفنوا خلالها رؤوسهم في الرمال بينما كانت حماس تبني بلا توقف ألتها الحربية في غزة.

وينبغي لأعضاء المجلس أن يتوقفوا عن الانقياد وراء سيناريو حماس وعن التصرف وفقا لقواعد حماس. لقد حان الوقت لكي يُحمل المجلس حماس المسؤولية الكاملة والوحيدة عن جرائم الحرب المرتكبة. وينبغي للمجلس أن يركز فقط على إدانة إرهابي حماس ودعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ومطالبة حماس بإعادة رهائنها فوراً ودون شروط. ويمكن أن تنتهي مهمة الإنقاذ الإسرائيلية بسرعة كبيرة إذا سلم إرهابيو حماس أنفسهم وأطلقوا سراح جميع الرهائن. ومع ذلك، لن تنتهي مهمة الإنقاذ إلى أن تضمن إسرائيل عدم تكرار الفظائع التي ترتكبها حماس مرة أخرى، ولا توجد وسيلة للتأكد من ذلك سوى القضاء على قدرات حماس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكمّل التالي، أود أن أقول ما يلي. سعيًا لكفالة تمتع جميع المتكلمين بنفس القدر من الجمهور الكبير، أوصي بشدة بألا تتجاوز مدة البيانات خمس دقائق، إن أمكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن): ألقى بهذا البيان باسم المجموعة العربية في ظل الأحداث المؤسفة التي يشهدها قطاع غزة، والتي يغيب عنها الصوت العادل للمجتمع الدولي وأي تحرك دولي فاعل لحماية الشعب الفلسطيني في غزة.

تعرب المجموعة العربية عن إدانتها واستنكارها بأشد العبارات للمجزرة النشعة التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي المجرم أمس بحق المدنيين الأبرياء والمصابين الذين كانوا يتلقون العلاج في المستشفى الأهلي المعمداني في غزة.

وتحمل المجموعة العربية إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن جريمة الحرب النكراء هذه التي لا يمكن السكوت عنها. ونطالب مجلس الأمن بالتحرك فوراً لوقف إطلاق النار والعدوان

وحذفت تغريدتها. وقد أزعج ذلك إسرائيل جداً، بلا شك. ولذلك، سألت رئيسها - وأمل أن يكون لا يزال معنا - وكيل الأمين العام غريفيث، لماذا تقيل الأمم المتحدة مسؤولاً من منصبه لإدانته أعمال إرهابية تستحق إدانة الأمم المتحدة. فهل يعرف أعضاء المجلس ما قاله لي؟ لقد قال إن السيدة موسكروفت نقلت من غزة لأن، وفقاً لمعلومات الأمم المتحدة وتقييماتها، هناك خطراً على حياتها. وإذا تلقى أحد مسؤولي الأمم المتحدة تهديدات بالقتل لأنه قال الحقيقة عن الإرهابيين، لكم أن تتخيلوا كيف يشعر أي مواطن من غزة حيال قول الحقيقة. وعليه، فإن المصادر الرسمية في غزة ليست غير موثوقة على الإطلاق لأنهم إرهابيون فحسب، بل لأنهم سيتعرضون للقتل على الفور إذا قالوا شيئاً ليس على هوى حماس. ولذلك لا بد لي أن أطرح سؤالاً على أعضاء المجلس. ماذا يعكس ذلك عن كل من يقرر تصديق مزاعم منظمة إرهابية دون أي تدقيق في الحقائق؟

لقد أصاب المستشفى الأهلي صاروخ أطلقته حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية - بيدها وحدها لا بيد أحد آخر. وما حدث بالأمس، بما في ذلك الخسائر المأساوية في أرواح المدنيين، كان خطأ حماس وحدها. وتمتلك إسرائيل الكثير من اللقطات بل وتسجيلات صوتية لإرهابي حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية تثبت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك. ومع ذلك، قبل الأمين العام والعديد من مسؤولي الأمم المتحدة على الفور ادعاءات الإرهابيين قتل الأطفال. ويا لها من وصمة عار. واليوم يكرر بعض أعضاء المجلس تلك الأكاذيب. وكيف يمكن للأمين العام أن ينسى أن عليه واجب التحقق من الوقائع قبل إصدار الإدانة؟ وأعتقد أن ذلك يسهل عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

وقبل بضعة أشهر فقط، وقع الأمين العام نفسه على تقرير يفصل كيف أن الصواريخ التي أخطأت أهدافها التي أطلقها إرهابيو غزة قتلت وشوهت العشرات من أطفال غزة والعاملين في المجال الطبي. إننا نطالب باعتذار. فقد سارعت الأمم المتحدة وبعض أعضاء المجلس إلى تقبل أكاذيب الإرهابيين الشبهيين بداعش ورفضوا قبول الأدلة الدامغة التي تقدمها لهم ديمقراطية تحترم القانون. وعليه، ينبغي لهم أن يعتذروا. وينبغي لهم أن يعتذروا عن عدم دعوة المجلس إلى الانعقاد مطلقاً عندما تطلق حماس صواريخها عمداً على المستشفيات الإسرائيلية.

وتحذر المجموعة من أن هذه الحرب النكراء على المدنيين الأبرياء دخلت مرحلة خطيرة ستجر المنطقة بأكملها إلى كارثة لا يحمدها عقابها. وعلى المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، أن يضطلع بمسؤولياته عن صون الأمن والسلم الدوليين، عبر وضع حد لسفك دماء الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ.

ونؤكد هنا على أننا سنبقى في طليعة المدافعين عن حقوق الأشقاء الفلسطينيين وقضيتهم العادلة. ونشدد على أن السبب الرئيسي للصراع هو وجود احتلال لا أفاق لنهايته، وعلى أنه إذا ما أردنا سلاماً وأماناً، يجب أن تحل القضية الفلسطينية بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

ختاماً، تعرب المجموعة عن أحر تعازيها لأسر الشهداء، داعية المولى عز وجل أن يتغمد أرواحهم الطاهرة بواسع رحمته وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أهنتكم على توليكم رئاسة المجلس. وأشكر مارتن غريفيث وتور وينسلاند على إحاطتهما.

كما أشكر كل من الإمارات العربية المتحدة وروسيا والصين على طلب عقد هذه الجلسة الطارئة للمجلس، وذلك على خلفية القصف الإسرائيلي للمستشفى المعمداني في قطاع غزة، الذي ارتكب في إطار خطة ممنهجة تهدف إلى قتل وتهجير الشعب الفلسطيني، ومحاولة اقتلعه من أرضه وجذوره وتصفية قضيته. إن جريمة السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر تأتي كفصل من سلسلة طويلة من الانتهاكات، لم تبدأ في الواقع يوم الثامن من أكتوبر، وإنما عمرها من عمر الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يستلزم تباعاً أن يتوقف المجتمع الدولي عن سياسة غض الطرف والبعد في إنفاذ المساءلة السياسية والقانونية الجنائية لكل من تسبب وأمر وشارك وحرص على هذه الجريمة الشنعاء أمس. وإن كانت الأحداث الجارية في فلسطين تحملكم، كأعضاء في المجلس، أعباءً جسيمة، فإننا على ثقة في قدرة دولة البرازيل

الإسرائيلي الغاشم على أهل غزة؛ وضمان دخول المساعدات الإنسانية والطبية إلى قطاع غزة؛ وتوفير الحماية للطواقم الطبية وموظفي الإغاثة في المجال الإنساني والمنشآت الطبية والتعليمية ومنشآت الأمم المتحدة. إضافة إلى منع التهجير القسري لأهل القطاع.

إن جرائم الاحتلال البشعة تتنافى وأبسط القيم الإنسانية والأخلاقية في خرق فاضح لقواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، إضافة إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ونذكر المجتمع الدولي، في هذا الصدد، بقرار مجلس الأمن 2286 (2016)، الذي ينص على عدم التعرض للعاملين في المجال الطبي والرعاية الصحية أو مهاجمتهم، ويدين جميع الهجمات التي تطل المجال الطبي ويحث على توفير الحماية اللازمة لهم.

تدعو المجموعة العربية إلى ضرورة محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الجرائم والمجازر التي اقترفتها وما زالت تقترفها بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. إن استهداف إسرائيل لمستشفى المعمداني لم يأت من فراغ. فكما ذكرنا في الجلسة السابقة، كانت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين واضحة - وأظهرت جلياً أن إسرائيل لن تحترم القيم الإنسانية والأخلاقية والقانونية، إذ تعتبر المستشفيات أهدافاً عسكرية يجب على المدنيين والطواقم الطبية إخلاءها فوراً. الأمر الذي استدعى رداً من منظمة الصحة العالمية ومختلف وكالات الأمم المتحدة المعنية، التي أكدت أن عمليات الإخلاء القسري واستهداف المنشآت والطواقم الطبية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

وأود الإشارة إلى ما ذكره مارتن غريفيث قبل قليل، أنه تم إصدار تحذير من السلطات الإسرائيلية إلى 20 مؤسسة طبية، بما فيها المستشفى المعمداني، بضرورة الإخلاء، وذلك قبل الاعتداء الإسرائيلي على المستشفى. ونشدد هنا على أن الجرائم البشعة التي ترتكب ضد أهل غزة جرائم تمس إنسانيتنا جميعاً. فإدانة هذا الهجوم والعدوان مطلب إنساني بحت يدفعنا إلى تكاتف الجهود الدولية للتحرك الفوري لوقف هذه الحرب المستعرة على غزة وتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني وبشكل عاجل.

المدنيين في منازلهم ومستشفياتهم، وذلك بسبب رفضها المستمر لجميع المبادرات الرامية إلى تهدئة التصعيد واستئناف المسار السلمي، اعتقاداً منها أنها قادرة على إطالة أمد الاحتلال وإنهاء وتصفية القضية الفلسطينية تدريجياً. إن ما نراه حالياً، على بشاعته، ليس بنهاية المطاف، إن لم يضطلع المجلس والمجتمع الدولي فوراً بكافة مسؤولياته تجاه الأوضاع المتفجرة. وفي هذا الإطار، فإن لمصر رؤية واضحة لما يتعين أن يتخذه مجلس الأمن من تدابير:

أولاً: يتعين الوقف الفوري غير المشروط لإطلاق النار. وإذا نستغرب أن هذا الإجراء، وإن كان الإجراء الطبيعي المعمول به والمعتاد في كل حالات الصراع المسلح، فإننا لا نلمس، للأسف، نفس القدر من الالتزام بالعمل على إنجازه اتصالاً بالأحداث الجارية في غزة، على الرغم من خطورة توسع الصراع الدائر. إذ أن على الدول التي لا ترى عجالة في وقف إطلاق النار، أن تدرك أنها ليست بمنأى عن أخطار النزاع، ناهيك عما يكتنف هذا النهج غير المسؤول من مساهمة في تأجيج الصراع.

ثانياً: ضرورة العمل على ضمان حماية المدنيين وإمدادهم بالمساعدات الإنسانية. وإننا لنستغرب كذلك أن ما تقدم، وهو من أبسط مبادئ الإنسانية، بات محل نقاش وجدال ومساومة، بينما تعد حماية المدنيين في الصراعات المسلحة أحد أعمدة القانون الدولي الإنساني، بل جزءاً من الفطرة الإنسانية السليمة. كما أنه يتعين الكف فوراً عن استهداف المنشآت الطبية، إعمالاً لقرارات مجلس الأمن ومن ضمنها قراره رقم 2286 (2016)، الذي أدان بشكل لا يحمل اللبس كافة أعمال العنف والهجمات والتهديدات الموجهة ضد المنشآت الطبية. كذلك يتعين الرجوع فوراً عما وصفته إسرائيل بإنذار الإخلاء، الذي يمثل أحد أقبح صور التهجير القسري في زمننا المعاصر. وقد أثبت مقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء، زيف المبررات الكاذبة لهذا الإنذار، والتي ادعت إسرائيل إصداره لحماية المدنيين.

ثالثاً، يجب وقف خطاب الكراهية والشيطنة والتحريض وتبرير الجرائم ضد الشعب الفلسطيني. إن استخدام وصف "حيوانات بشرية"

الصدقية وقدرة رئاسة المجلس وأعضائه على تولي هذه الأعباء وتلك المسؤولية. إنها أعباء جسيمة لأن الأحداث خلال الأيام الماضية تحمل في طياتها، على نحو غير مسبوق، أخطاراً لا يمكن تصورها على أمن المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين، وإن كانت أخطاراً غير مستبعد وقوعها وسبق التحذير منها والعمل مراراً من جانبنا على تلافيها، جراء احتلال لا يمكن استمراره لأكثر من ذلك المدى الزمني وجرائم لا يمكن التغاضي عنها بالمرة.

إن استمرار ذلك الاحتلال الإسرائيلي والإجراءات الأحادية، خاصة ما يتعلق ببناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية وغير الشرعية والاستقراوات والجرائم المتكررة من جانب المستوطنين ومن يدعمهم والتدنيس المستمر للمقدسات الدينية واندساد الألق السياسي بسبب التعنت الإسرائيلي والتعالي على الشرعية الدولية، كل ذلك كان بمثابة الوقود الذي ينتظر أن تقترب منه النار لكي يشتعل.

وحتى لا تختلط الأمور على البعض منا، أو يتصيد أحد ما تقدم من قول لاستخدام سردية مرفوضة لاتهامنا بـ "تبرير الإرهاب"، فإننا نعيد التأكيد أمامكم هنا، وأمام هذا المجلس الموقر وأمام العالم أجمع، رفضنا القاطع وإدانتنا الصريحة له ولأي استهداف للمدنيين، كل المدنيين. وهو الموقف الذي سبق وأن عبرنا عنه بوضوح وعبرت عنه الدول العربية كافة من خلال قراراتها الصادرة عن الاجتماع الوزاري لمجلس جامعة الدول العربية يوم 11 تشرين الأول/أكتوبر الحالي.

لقد أدنا استهداف المدنيين، وأدنا وندين أيضاً مجدداً سياسة الكيل بمكيالين، كما ندين استهداف المدنيين من أشقائنا في فلسطين المحتلة، ونشدد على رفضنا وإدانتنا التامة لكل الجرائم التي ارتكبت من جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وآخرها استهداف المستشفى المعمداني يوم أمس.

كما نشدد على عدم قبولنا ورفضنا التام لمحاولات التنصل الإسرائيلية من المسؤولية ومحاولات بعض الأطراف الدولية توفير الغطاء لها لذلك بأعذار واهية. فهي التي أفضت إلى وضع مستحيل في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة وأوصلت الأمور إلى مرحلة قصف

السيد الحسن (عمان): أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت وبلدي، سلطنة عمان.

في البداية، أود أن أضمن صوتي للبيان الذي أدلى به للتو ممثل المملكة الأردنية الهاشمية باسم المجموعة العربية في نيويورك.

وأهنتكم وبلدكم الصديق البرازيل على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم كل التوفيق والسداد في تسيير أعمال المجلس بما يحفظ السلام والأمن الدوليين ويعزز مكانة القانون الدولي ومصداقية هذا المجلس، اتساقاً مع المقاصد النبيلة والأهداف السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد اجتمع مجلس الأمن قبل يومين (انظر S/PV.9439) للنظر في تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، وتحديدًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة، ولاتخاذ خطوات وتدابير عملية ولموسة تحفظ الأمن والسلام وتحقق الدماء. ولكن للأسف، لم يتسنى لهذا المجلس أن يتخذ أي موقف. وكانت النتيجة المزيد من القتل والتدمير والعقاب الجماعي وخسارة الأرواح البريئة. وهو وضع للأسف ليس بجديد، خاصة حينما يتعلق الأمر بإسرائيل. وعلى مدى 75 عاماً، وهذا المجلس، المفوض من قبل المجتمع الدولي، لم يتمكن من إيجاد حل دائم وشامل وعادل لهذه القضية، حل يقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، بما في ذلك القرارات الصادرة عن هذا المجلس، وفي مقدمتها القراران 242 (1967) و 338 (1973).

إن ما يحدث اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس بالأمر الجديد، والنتيجة هي سقوط ضحايا من الجانبين وحالة عدم الاستقرار وغياب الأمن. والسبب في ذلك هو ازدواجية المعايير التي دفعت إسرائيل إلى تجاهل المجلس وقراراته مراراً وتكراراً وارتكاب المجازر ضد الشعب الفلسطيني، هذا الشعب الذي وضع ثقته في المجتمع الدولي وهذا المجلس لتوفير الحماية اللازمة له. إن مذبحه المستشفى الأهلي المعمداني في غزة، التي سقط ضحيتها حتى الآن ما يزيد عن 500

من جانب مسؤول رسمي في دولة تدعي الديمقراطية، قد مر مرور الكرام على العديد من الدول المتشددة بمبادئ الإنسانية، رغم أنه يرتبط بخطابات الإبادة الجماعية، لأنه يسم العقول، ويأجج الكراهية العمياء.

رابعا، أهمية بذل كافة الجهود لإطلاق سراح كافة الأسرى والرهائن والمعتقلين، وضمان معاملتهم بموجب القانون الدولي ووفقاً لمبادئ الإنسانية.

لقد عملت مصر منذ تفجر الصراع الأخير، وفي إطار دورها التاريخي الداعم للشعب الفلسطيني والحريص على إحلال السلام، على التصرف وفقاً لهذه الرؤية، من خلال محاولة إرساء وقف لإطلاق النار، واتخاذ إجراءات ناجعة من شأنها ضمان النفاذ الإنساني إلى قطاع غزة، وحشد المساعدات الإغاثية الضرورية. كما دعت مصر أيضاً، ودعا السيد رئيس الجمهورية، إلى مؤتمر قمة دولي عاجل يعقد في القاهرة 21 تشرين الأول/أكتوبر، بمشاركة الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة المعنية بالأزمة، وذلك في هذا التوقيت الدقيق من تصعيد النزاع، بهدف محاولة تجاوز الأزمة الراهنة، ونزع فتيلها، ومحاولة التحرك إلى آفاق تسوية شاملة وعادلة ومستدامة، اقتناعاً من مصر بأن اقتصار التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية على جهود إدارة الأزمة، أو احتواء تطلعات الشعب الفلسطيني عبر سياسة المسكنات، إنما بات نهجا قد تجاوزته الزمن والأحداث.

إن الشعب المصري والعالم العربي بأسره، وكافة الشعوب المحبة للسلام، تتطلع إليكم اليوم، وإلى مجلس الأمن، للنهوض بمسؤولياته نحو وقف هذه الحرب الشعواء الجارية التي تشنها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية ضد شعب أعزل متطلع إلى أبسط حقوقه في الحرية والعيش بكرامة في دولته المستقلة كغيره من سائر شعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لضمان تمتع جميع المتكلمين بنفس العدد الكبير من الجمهور، نوصي بشدة ألا تتجاوز البيانات خمس دقائق، وأن يتكلم الممثلون بوتيرة تسمح لمترجميننا الشفويين بالترجمة الشفوية بفعالية، وذلك توخياً لتواصل جيد.

أعطي الكلمة الآن لممثل عمان.

بوصفها سلطة احتلال، المسؤولية الكاملة. ونطالب مجلس الأمن بالتنبه لذلك وتبعات ذلك على الأمن والسلم الدوليين.

تؤكد دول مجلس التعاون على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار والسماح لفرق الإغاثة والفرق الإنسانية بالدخول الآمن غير المشروط إلى قطاع غزة. لا بد من موقف حازم ضد استخدام التجويع وقطع المياه والكهرباء وسيلة من وسائل الحرب. نطالبكم بالوقوف إلى جانب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. نطالب برفع الحصار عن غزة. ونطالب بفتح المعابر. ونطالب بحماية العاملين في منظمات الإغاثة والأطعم الطبية والعاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ما الذي ننتظره، كمجتمع دولي، للتحرك بعيدا عن ازدواجية المعايير والانتقائية؟ هل ننتظر وقوع مجازر أخرى وعمليات قتل وتعذيب؟ إن المواقف التي ستتخذونها ستبقى خالدة في هذه القاعة وفي تاريخ هذه المنظمة. ونلفت كريم عنايتكم إلى أن التغافل عن صوت الحق والعدل لا يحقق المصادقية للمجلس ولا يؤسس لمرحلة من الاستقرار والتعايش في منطقة الشرق الأوسط، بل على العكس. من هنا، ندعوكم إلى تطبيق القانون الدولي. اثبتوا لنا أنه لا يوجد هناك طرف أو دولة فوق القانون، حتى لو كانت هذه الدولة إسرائيل. نطالبكم بأن ترسلوا رسالة واضحة بصوت عال وموحد تؤكد على حتمية وضرورة السلام، سلام لجميع الأطراف.

وأختتم بالإشارة إلى الاجتماع الطارئ لدول مجلس التعاون الذي عقد في العاصمة العمانية مسقط على المستوى الوزاري يوم أمس لمناقشة التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي صدر عنه بيان طالب بالوقف الفوري للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والتصعيد في القطاع ومحيطه وحماية المدنيين والالتزام بالقانون الدولي مع التأكيد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. كما دعا البيان كذلك المجتمع الدولي إلى إطلاق تحرك عاجل وفعال لتحقيق ذلك، تنفيذًا

شهاد، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ والطواقم الطبية، ومئات الجرحى والأبرياء، هي تصعيد خطير يهز مشاعر العالم. أليس هذا انتهاكا وخرقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949؟ أليست إسرائيل الدولة المحتلة للأراضي الفلسطينية، وهي ملزمة بحماية المدنيين في وقت الحرب؟ أليس قتل هذا العدد المهول من البشر وتمزيقهم إلى أشلاء أمام أعيننا عملا إجراميا وإرهابا وخرقا للقانون الدولي الإنساني؟

واسمحوا لي أن أشير إلى ما ذكره المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، حول أن ما أسقطه الجيش الإسرائيلي من ذخيرة على قطاع غزة خلال الأيام القليلة الماضية توازي شدتها ربع قنبلة نووية، وأن إسرائيل تقتل ما معدله 14 فلسطينيا كل ساعة في هجومها المتواصل على قطاع غزة. وأن هذه الجولة من الغارات المستمرة تسببت في تدمير أكثر من 17 000 مبنى سكنيا ونحو 87 000 وحدة سكنية، ناهيك عن الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بما لا يقل عن 73 مدرسة و 61 مقرا إعلاميا و 18 مسجدا و 165 منشأة صناعية، والأعداد في ازدياد. وإذا لم يكن ذلك انتهاكا ومجزرة ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني، فإننا نسألكم: ما الذي يعد انتهاكا؟ ومتى سيتحرك المجتمع الدولي لحماية المدنيين الفلسطينيين؟ سنحاسب مرتكبي هذه الأفعال. العقاب الجماعي والتجويع هي أفعال إجرامية مرفوضة مارسها النازية المقيتة أثناء الحرب العالمية الثانية، ولا مكان لها الآن. لقد وضع المجتمع الدولي ثقته في المجلس لضمان عدم تكرار ما حدث، وحماية الأجيال اللاحقة من ويلات الحرب. نعم، نطالبكم ويطالبكم المجتمع الدولي والشعب الفلسطيني بأداء المسؤوليات الملقاة على عاتقكم على أكمل وجه. وبات لزاما على المجلس أن يتصرف بمسؤولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين وحماية المدنيين. يجب وضع حد فوري لأعمال العنف والقصف العشوائي غير القانوني للأحياء السكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونحن، في مجلس التعاون، نرفض رفضا قاطعا أي نوع من أنواع وخطط التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين. ونحمل إسرائيل،

لقد تحول هذا المجلس من الحفاظ على السلم والأمن الدوليين إلى حلبة مصارعة سياسية على حساب شعوب العالم. وننأسف لعدم قدرة المجلس على إصدار أي قرار لوقف هذه الانتهاكات الخطيرة لأن بعض الدول أصابها الصمم ولا تريد سماع صرخات النساء والأطفال، وما يتعرض له المدنيون الأبرياء في قطاع غزة من قتل وقصف وحصار وقطع للماء والكهرباء ومنع للمساعدات الإنسانية ومحاولات للتهجير القسري. إن ما يحدث هو جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ومحاولات مختلفة لمعاقبة شعب بأكمله. فأين هي القوانين الدولية بالخصوص؟

رغم أن ليبيا كان لها ملاحظاتها على بعض مفردات القرارات المقدمة، سواء القرار الروسي (S/2023/772) أو القرار البرازيلي (S/2023/773)، لأن فيها تسوية للطرفين، فإننا نرى أنه لو كان هناك فعلاً جدية من هذا المجلس وتم تمرير وإصدار القرار الروسي (انظر S/PV.9439) منذ يومين، لربما كنا حافظنا على حياة العديد من الأطفال والأبرياء الذين سقطوا أمس في المستشفى المعمداني. إن الأحداث المؤلمة الجارية ما هي إلا نتيجة طبيعية لاستمرار سياسات الفصل العنصري التي تمارسها القوة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه المشروعة التي نصت عليها القرارات والمواثيق الدولية والإنسانية، فضلاً عن تعدياتها المتكررة على المقدسات والأراضي.

كما ذكرنا منذ يومين ونكرر: إن حمام الدم الذي استمر لعقود وطال آلاف الأبرياء يجب أن يتوقف. فإن قتل المدنيين والأبرياء العزل مرفوض ومدان في كل الأعراف والأديان. ولكن شعوب العالم ترى وتتابع ازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها العديد من الدول، وبالأخص الغربية منها، والخلط بين المعتدي والمعتدى عليه، وبين حق الدفاع عن النفس والمقاومة ضد الاحتلال. لذا، لا يمكن اختزال القضية الفلسطينية فقط في أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بل علينا النظر لأصل الصراع واستمرار الظلم والانتهاكات وسياسة الاستيطان وقتل حلم السلام الذي امتد لـ 75 عاماً. هذه المستوطنات التي زُرعت في أراضٍ محتلة باعتراف القانون الدولي، وكذلك الحصار الجاري على قطاع غزة الذي تحول لأكبر

للقانون الدولي. كما ناشد المجتمع الدولي بضرورة دعم ثبات الشعب الفلسطيني على أرضه، محذراً من أي محاولات لتهجيده خارجها ومفاجمة قضية اللاجئين الذين يجب تلبية حقوقهم في إطار حل شامل يعالج قضايا الوضع النهائي وفق القانون الدولي ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. كما طالب بالتصدي الجماعي لأي محاولات لترحيل الأرملة، التي يفاقمها استمرار الاحتلال، إلى دول الجوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): في البداية، ليبيا تضم صوتها للبيان الذي ألقاه سفير الأردن باسم المجموعة العربية، وكذلك البيان الذي ألقاه سفير عمان باسم مجلس التعاون الخليجي.

أود أن أعبر عن إدانة ليبيا وشعبها بأشد العبارات لما قامت به قوات الاحتلال من عدوان همجي غاشم على المستشفى "الأهلي المعمداني" في قطاع غزة مساء أمس، بألة القتل البغيضة التي تتججج بالقوة والدعم المتعطرس اللا محدود والذي راح ضحيته مئات الشهداء الأبرياء من النساء والأطفال والمرضى والأطعم الطبية، وهو ما نعتبره جريمة مروعة وحلقة جديدة في مسلسل الإبادة الجماعية التي يتعرض لها أهلنا في غزة. والسؤال اليوم، أليس ما يحدث هو عقاب جماعي يصل إلى إبادة جماعية؟ يبدو أنكم تنتظرون رواداً جديدة. إن هذه المجازر تتنافى مع كل القيم الإنسانية والأخلاقية ومع قواعد القانون الدولي الإنساني. للأسف، لقد سقطت ورقة التوت عن حقوق الإنسان.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أقول هذا باللغة الإنكليزية. إن أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما البلدان الغربية، ما فتئوا يعطوننا ويلقون علينا محاضرات منذ عقود عن حقوق الإنسان والقانون الدولي. فما هي الرسالة التي يرسلونها إلى العالم اليوم؟ إن شعوب العالم ليست غبية. ويجب أن يكف المجلس عن ممارسة ازدواجية المعايير وعن النفاق.

(تكلم بالعربية)

تعرب تونس عن استنكارها وإدانتها بأشد العبارات لهذا العدوان الجبان على المدنيين الفلسطينيين. وتدعو إلى وضع حد لسياسة الإفلات من العقاب إزاء جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية التي تمنع سلطات الاحتلال في اقتراحها في حق الشعب الفلسطيني على مدى أكثر من سبعة عقود. كما تدعو بلادي المجتمع الدولي إلى أن يتحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية لوضع حد لسياسات العدوان، ومساءلة ومحاسبة قوات الاحتلال على ممارساتها من قتل وتشريد واستهداف للمدنيين وللمنشآت المدنية، وعقاب جماعي ضد الشعب الفلسطيني لعقود من الزمن.

إن عدم اعتماد قرار مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في غزة، يكشف، مرة أخرى، فشل المجتمع الدولي في اتخاذ موقف وخطوات عملية وملزمة للضغط على السلطة القائمة بالاحتلال، وحملها على احترام القانون الدولي الإنساني. وتدعو المجلس، باعتباره الجهاز المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، لتحمل مسؤولياته لوقف الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية. كما نطالبه بالتحرك الفوري لوقف إطلاق النار والعدوان الغاشم على سكان قطاع غزة؛ وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ومنع محاولات تهجير قسريا، وضمان دخول المساعدات الإنسانية والطبية إلى القطاع.

نذكر أن كل تأخير في تحمل هذه المسؤوليات يعني أعدادا جديدة من الضحايا الأبرياء، ومزيدا من المآسي الإنسانية والتهديدات للأمن والاستقرار.

إن تونس، الثابتة على مواقفها والتمسكة بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على كل أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، تؤكد أن السبب الرئيسي لكل هذه المآسي هو استمرار الاحتلال. وتشدد على أن الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة يمر حتما عبر سلام عادل وشامل على أساس قرارات الشرعية الدولية. وأن حق الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يسقط بالتقادم أو يسقطه الاحتلال بالقتل والتشريد وقطع أبسط مقومات الحياة من ماء ودواء وغذاء وكهرباء، ومن استهداف المدنيين الأبرياء من نساء وأطفال، وللببوت

سجن مفتوح عرفته الإنسانية حتى ضرب اليأس سكانه. ومن يولد هناك، للأسف، يولد ميتا.

إن التسوية السلمية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية هي الضامن الوحيد لأمن واستقرار كامل المنطقة وشعوبها.

وإن نؤكد مجددا على وقوفنا ودعمنا الثابت لكفاح الشعب الفلسطيني وثباته على أرضه، فإننا نحذر من أي محاولة لتهجيده خارجها - وبالأخص محاولات تهجير أهل غزة، والضغط على مصر بهذا الخصوص، فلن ينتظر الشعب الفلسطيني والشعوب العربية نكبة جديدة.

إن ليبيا تعبر عن موقفها الثابت والموحد تجاه القضية الفلسطينية، هذه القضية العادلة التي يعتبرها الشعب الليبي بكل أطرافه قضيته الأم. ولا يرى حلا لهذه الأزمة إلا من خلال تطبيق العدالة، واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني بما يرتضون، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الأدب (تونس): ننضم إلى البيان الذي ألقاه ممثل المملكة الأردنية الهاشمية باسم المجموعة العربية.

وأشكر تور وينسلاند ومارتن غريفيث على إحاطتهما.

كما نقدم بأحر التعازي إلى الشعب الفلسطيني الشقيق في شهداء العدوان الغاشم لقوات الاحتلال، الذي استباح كل المواثيق الدولية والإنسانية، في حلقة جديدة من سلسلة المجازر والفظائع التي ترتكب كل يوم في حق الشعب الفلسطيني. في ظل تواصل الصمت الدولي، اقترفت قوات الاحتلال جريمة حرب شنيعة بقصف المستشفى الأهلي المعمداني في غزة، في انتهاك خطير لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. إن هذه المجزرة التي ذهب ضحيتها مئات الأبرياء المدنيين من مرضى وجرحى وأطفال ونساء وطواقم طبية وشبه طبية، تؤكد مرة أخرى، استهتار القوة القائمة بالاحتلال بكل المواثيق الدولية والإنسانية، وتجاهلها لدعوات وقف عدوانها على قطاع غزة وكل الأرض الفلسطينية المحتلة.

قطاع غزة دون عوائق. وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن ترفع حصارها وأن تتعاون مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. ويجب عليها أيضا أن تلغي أمرها بإخلاء المنطقة الشمالية من غزة.

ثالثا، إن أي محاولة من أي نوع للمساواة بين الشعب الفلسطيني والسلطة القائمة بالاحتلال أمر غير مقبول. وما نشهده اليوم هو اعتداء على السكان الفلسطينيين العزل وجريمة ضد الإنسانية.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا تضامن الشعب الجزائري مع الشعب الفلسطيني ودعمه له. وفي مواجهة التدهور السريع للحالة الإنسانية على أرض الواقع، ينبغي للمجلس ألا يظل صامتا. ونأسف لأن مجلس الأمن - مرة أخرى، للسنة السابعة على التوالي - فشل في تحمل مسؤولياته واتخاذ قرار موضوعي بشأن القضية الفلسطينية. ولذلك، فإننا سندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات سريعة لوقف تلك الأعمال البشعة التي تنتهك القانون الدولي والكرامة الإنسانية. كما أود أن أعرب عن موقفنا بلا لبس: لا يمكن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط من دون حل عادل للقضية الفلسطينية. لقد حان الوقت لتوحيد جهودنا الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، عاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنيء البرازيل على رئاستها الناجحة والفعالة جدا، كما أشكر الصين وروسيا والإمارات العربية المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، وكذلك المنسق الخاص ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما.

اليوم هو اليوم الحادي عشر للهجمات الكارثية التي لا هوادة فيها التي تشنها إسرائيل على غزة. وتخضع غزة بالكامل لحصار عسكري، وقُطعت عنها الكهرباء والمياه وسُدت جميع قنوات المساعدات الإنسانية. إن جميع سكان غزة - النساء والأطفال والشيوخ - يُعاقبون عقابا جماعيا بالهجمات الإسرائيلية العشوائية. وتدين باكستان بشدة الغارات الجوية والتوغلات العسكرية الإسرائيلية في غزة وقتل المدنيين والتشريد الواسع النطاق لشعب محتل ومنكوب بالفعل.

والمستشفيات وطواقم النجدة والإسعاف وعمال الإغاثة. ونعيد التأكيد على ضرورة تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، التي طال انتظارها، من أجل إنهاء الاحتلال واسترداد الحقوق، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وإنهاء مظلمة إنسانية طال أمدها، وتعاقبت تداعياتها على أجيال من الفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيءكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

في الأشهر والسنوات الأخيرة، حذرنا باستمرار من التدهور المحتمل للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن دورة العنف المستمرة ناتجة عن غياب حل سياسي للقضية الفلسطينية والظروف القاسية التي يجبر الفلسطينيون على العيش فيها جيلا بعد جيل. ويجب أن ننهي تلك المأساة المستمرة في غزة.

وخلال الأيام الـ 10 الماضية، تعرض السكان المدنيون في قطاع غزة لغارات جوية، ولم تكن هناك منطقة آمنة يمكن الاحتباء فيها. إنها ليست حربا ضد حماس، بل ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ. وأكثر من 60 في المائة من الإصابات تسجل بين الأطفال والنساء.

أولا، تدين الجزائر بشدة الهجوم المتعمد الذي تشنه قوات الاحتلال على المدنيين في قطاع غزة، والذي أسفر عن سقوط آلاف الضحايا. وتدين أيضا بأشد العبارات الغارة الجوية على المستشفى الأهلي الأنجليكاني، التي أسفرت عن مقتل ما يقرب من 500 مدني. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لاستهداف المستشفيات أو العيادات أو الموظفين الطبيين أو مرافق الأمم المتحدة. فالقانون الدولي يحمي تلك البنية التحتية الحيوية. وينبغي أن ندين بشدة أي انتهاك لتلك القواعد. ولا أحد فوق القانون. ومحاولات إعفاء السلطة القائمة بالاحتلال من المسؤولية عن هذه الأعمال غير مقبولة.

ثانيا، إن الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين يتحتم تلبيتها على نحو ملائم. ويجب أن نكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى

وينبغي ألا ننسى أن السبب الجذري لهذا العنف الذي اندلع مؤخراً هو الاحتلال غير القانوني الذي طال أمده لفلسطين واغتصاب أراضي وممتلكات الفلسطينيين وما يصاحبه من قمع وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكبهما إسرائيل بلا عقاب. لقد أعادت فتوى محكمة العدل الدولية التأكيد على عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي (انظر A/ES-10/273). وأي محاولة لإيجاد مساواة زائفة بين إسرائيل، الطرف المعتدي، والفلسطينيين، الضحايا، لا يمكن الدفاع عنها قانونياً ولا أخلاقياً ولا سياسياً.

ولنتذكر أيضاً أن نضال الشعوب الواقعة تحت نير الاحتلال الخارجي والأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني مشروع بموجب القانون الدولي، ومن حقها أن تستخدم كل الوسائل الممكنة في هذا الكفاح من أجل تحقيق الحرية. وقمع هذا النضال من أجل الحرية هو الأمر غير القانوني. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، للدول الحق في الدفاع عن النفس ضد الهجمات على سيادتها وسلامتها الإقليمية. غير أن الدولة التي تحتل بالقوة أرضاً أجنبية لا يمكنها أن تحتج بحق الدفاع عن النفس ضد من احتلت أراضيهم بصورة غير مشروعة.

إن الحل النهائي للنزاع الذي طال أمده والذي أزهق أرواح الكثيرين ولا يزال يعرض استقرار المنطقة بأسرها للخطر يكمن في إقامة دولة فلسطين آمنة وقابلة للبقاء ومتصلة بالأراضي وذات سيادة على أساس حدود ما قبل حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تمكين جنوب أفريقيا وغيرها من الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن من المشاركة في المناقشة بشأن هذا التطور المثير للجزع والبغض في نزاع مأساوي بالفعل يتفاقم يوماً بعد يوم. وأشكر مقدمي الإحاطتين على المعلومات التي قدمها لنا.

تدين جنوب أفريقيا بأشد العبارات الممكنة قتل المدنيين في فلسطين وإسرائيل. فاستهداف المدنيين في النزاعات المسلحة بشكل

يجب التقيد الصارم بقوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقيات جنيف. وتدين باكستان بشدة وبشكل قاطع الهجوم الإسرائيلي الجبان والإجرامي على "المستشفى الأهلي" أمس الذي أودى بحياة المئات، معظمهم من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين المرضى والجرحى. ومن الواضح أن تلك الفضائح المتعمدة، أي الهجوم على مستشفى، يتمتع بحماية صريحة بموجب القانون الدولي، جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ويجب محاسبة المسؤولين عن تلك الجريمة من خلال عملية تحقيق ومساءلة دولية كاملة - فيما يتعلق بكل من تلك الحادثة والجرائم الأخرى التي ارتكبت في هذا النزاع.

وتؤيد باكستان وقفا فوراً لإطلاق النار. ونأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من إصدار دعوة لوقف إطلاق النار بسبب معارضة مشروع القرار الذي اقترحته روسيا أول من أمس (S/2023/772) وعدم كفاية الأعضاء المؤيدين له (انظر S/PV.9439) ومشروعي التعديلين المقدمين من روسيا (S/2023/775 و S/2023/776) لوقف إطلاق النار المقترحين صباح اليوم. وعلى الرغم من أن مشروع القرار البرازيلي يحتاج إلى تحسين كبير، في رأينا، لكننا فوجئنا بعجز المجلس عن اعتماده بسبب حق النقض الذي استخدمه عضو دائم. وتقع مسؤولية جسيمة على عاتق الذين يسهمون في إطالة أمد القصف المستمر لمواطني غزة الذي يحدث بينما نتكلم.

واتساقاً مع القرارات المتخذة في العام الماضي فيما يتعلق باستخدام حق النقض، نتوقع أن تناقش الجمعية العامة هذا النزاع. وعلى الرغم من العجز الذي أصاب مجلس الأمن اليوم، نأمل أن تتمكن الجمعية العامة والأمين العام ووكالات الأمم المتحدة من وقف النزاع وتأمين فتح ممرات إنسانية لضمان إيصال الأغذية والمياه، والأدوية والوقود والإمدادات الأساسية الأخرى إلى الفلسطينيين في غزة ومنع نزوح سكان غزة الفلسطينيين. وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي اليوم على مستوى وزراء الخارجية واقتُرحت، في جملة أمور، إرسال قوة حماية دولية لحماية الأرواح البريئة من الهجمات المستمرة التي تشنها قوات الاحتلال والمستوطنون الاستعماريون المتطرفون. وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر على وجه الاستعجال في هذا الاقتراح.

النار وفتح ممر إنساني للسماح بدخول الأدوية والغذاء والإمدادات. وتدعو جنوب أفريقيا إسرائيل إلى وقف حملة الإبادة الجماعية التي تشنها ضد الفلسطينيين. وتدعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم أحمد خان، إلى الإشارة فورا إلى نيته التحقيق في قصف مستشفى الأهلبي وجرائم الحرب الأخرى وجريمة الإبادة الجماعية في هذا النزاع، وأن يدرج في تحقيقه مسؤولية أولئك الذين يساعدون في تلك الجرائم ويحرضون عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): بدايةً، أتوجّه بالشكر إلى وفود الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، والصين على طلب عقد هذه الجلسة الطارئة.

كما ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقاه الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية باسم مجموعة الدول العربية.

شهدنا يوم أمس واحدة من أبشع الجرائم ضد الإنسانية التي عرفتها البشرية في العصر الحديث، وأكثرها دموية، والتي أتت في سياق العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني. تدين الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات المجزرة الشنيعة التي ارتكبتها قوات الإجرام الصهيونية بحق مئات الأبرياء في مستشفى الممعداني بقطاع غزة. إن هذه المجزرة تعتبر عملا وحشيا يعبر عن مستوى حقد السلطات الإسرائيلية الذي تجاوز بجرائمه أقصى درجات العدوانية، وهي لا تذكرنا إلا بجرائم هذا الكيان الذي قام وتأسس عليها، وتعكس صورة صارخة لاستمرار نهج العصابات التي أنشأت هذا الكيان المجرم.

إن هذه المجزرة المؤلمة ما كانت لتحصل لولا عرقلة بعض الدول الغربية اعتماد مشروع القرار الإنساني S/2023/772 الذي كان قد قدمه الاتحاد الروسي أول أمس، مما وفر مظلة الحماية لاستمرار الجرائم الإسرائيلية. لقد بات واضحا أن استمرار صمت المجتمع الدولي عن اتخاذ رد فعل على النهج الإجرامي الذي يتبعه الكيان الإسرائيلي، قد جعله يتمادى في الإمعان في ذلك النهج، ضاربا بعرض الحائط

انتهاكا للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف. وكما كان الهجوم الذي شنته حماس على المدنيين في إسرائيل بغيبضا، لا توجد كلمات تعبر بشكل كامل عن إدانة جنوب أفريقيا لقصف إسرائيل للمستشفى "الأهلبي العربي الممعداني" في 17 تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن مقتل أكثر من 500 شخص وإصابة أكثر من 1 000 آخرين. إن استهداف مستشفى - يُعتبر ملاذا آمنا بموجب القانون الدولي الإنساني - جريمة حرب. كما أن قتل إسرائيل لسكان غزة خلال 12 يوما من القصف الجوي للمستشفيات والمدارس والمباني السكنية والهياكل الأساسية الضرورية يشكل أيضا جريمة حرب. ويحظر القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف القصف المستمر للأهداف المدنية وحرمان السكان المدنيين في غزة من الماء والغذاء والوقود والكهرباء.

إن قصف "المستشفى الأهلبي العربي الممعداني" في غزة من أشد الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني. ويجري الأطباء العمليات الجراحية من دون مخدر وليس لديهم المعدات أو الإمدادات الطبية لعلاج الضحايا. ومعاملة الأطفال وآبائهم لا توصف ولا تحتمل في هذا اليوم وهذا العصر، ويجب أن تكون هناك عواقب لتلك الأعمال. وبخلاف ذلك، فإن الهياكل الدولية المنشأة لصون السلام والأمن الدوليين قد أخفقت تماما. والمستشفى الأهلبي، الذي قُصف ليلة الثلاثاء، هو واحد من 22 مستشفى في شمال غزة أمرها الجيش الإسرائيلي بإجلاء مرضاه وموظفيها في غضون 24 ساعة أو تحمل المسؤولية عن العواقب. وكان مئات المدنيين يحتمون في المستشفى عندما قُصف، إذ كان من المفترض أن يكون مكانا آمنا يمكن الاحتباء به. إن إسرائيل ترتكب جرائم حرب في انتهاك للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، ويجب أن تُحمل المحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي ككل إسرائيل المسؤولية عن أفعالها.

وتدعو جنوب أفريقيا المجتمع الدولي إلى إنهاء عدم اكتراثه بالانتهاكات الجسيمة ضد الشعب الفلسطيني في غزة، وتدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء لوقف الإبادة الجماعية التي تتكشف. ونأسف لأن المجلس لم يتمكن مرة أخرى من اتخاذ قرار أساسي بشأن الحالة الإنسانية في فلسطين. وتدعو جنوب أفريقيا إلى وقف فوري لإطلاق

بالتزامن مع ذلك، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها المتكررة على سيادة الجمهورية العربية السورية، ووحدة وسلامة أراضيها، حيث شنت ثلاثة اعتداءات على مطاري دمشق وحلب الدوليين المدنيين خلال 48 ساعة، وكان آخرها يوم السبت في الرابع عشر من تشرين الأول الجاري، مما أدى إلى وقوع أضرار مادية بالمطارين، وخروجهما عن الخدمة. إن هذا العدوان ما هو إلا سعي محموم من سلطات الإرهاب الإسرائيلية لإشغال فتيل الحرب في المنطقة بأكملها. الجمهورية العربية السورية لن تسكت على انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاتها على الأراضي السورية، وعلى أهلنا في الجولان السوري المحتل، وتحذر مرة أخرى إسرائيل من مغبة التمادي في ارتكاب هذه الانتهاكات، وتستكر بنفس القدر استمرار دعم مثل هذه الممارسات أو الصمت عنها من قبل بعض الدول التي تدعي أنها حامية للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان، مما يجعلها متواطئة مع مرتكبي هذه الجرائم، ويظهر بوضوح مدى ازدواجية المعايير التي تمارسها.

ختاماً، تُحمل الجمهورية العربية السورية الدول الغربية الداعمة لإسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مسؤولية مجازر الاحتلال الإسرائيلي. إن يوم مساءلة هذه الدول عن هذه الجرائم لم يعد بعيد المنال. فبدعم تلك الدول لإسرائيل تكون شريكة لها في كل عمليات القتل الممنهج التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. كما وترفض بلدي النهج الذي تتبعه تلك الدول من تشويه للقيم الإنسانية من خلال الخلط بين الجاني، والمجني عليه، وإدانة الضحية بدلاً من المعتدي. فكيف يمكن المساواة بين المحتل الإسرائيلي، والشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال؟ يتوجب على مجلس الأمن، أكثر من أي وقت مضى، أن يضطلع بواجباته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لوضع حد للاعتداءات الوحشية على الشعب الفلسطيني الشقيق، عبر وقف فوري لإطلاق النار، والعمل على إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة، ومنع التهجير القسري لسكانها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، حيث يستمر في سياسة التطهير العرقي للفلسطينيين وطردهم من أرضهم وإحلال المستوطنين على أرض فلسطين بدلاً من أهلها الأصليين، وتجلّى ذلك في عزمه تهجير أهل غزة قسراً محاولاً تكرار مأساة النكبة في العام 1948.

إن هذا الكيان يُعمن في تدمير البنية التحتية، والاستمرار في حصاره اللإنساني من خلال قطع المياه، والغذاء، والأدوية، والكهرباء، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، واتباع سياسة الأرض المحروقة بحق الشعب الفلسطيني بما في ذلك الأطفال والنساء. وقد وصلت به الوحشية إلى التهديد بإزالة غزة عن الوجود، والاعتداء على مستشفى يضم أناساً مستضعفين أجبرتهم التهديدات الإسرائيلية بالقتل على الاحتماء بهذا المستشفى، لأنهم كانوا يعتقدون أنه يقع في إطار الحماية الدولية والقانون الدولي الإنساني. إلى أي مستوى وصل الازدراء الإسرائيلي بالإنسانية؟ إن إسرائيل يفكرها المتطرف، وباستراتيجية الرعب التي تعتمدها، هي الوجه الآخر لتنظيم "داعش الإرهابي".

إن ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يبدأ في السابع من تشرين الأول/أكتوبر الجاري، وإنما بدأ قبل عقود طويلة جراء الإنكار الإسرائيلي المستمر لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وما رافق ذلك من استمرار للاحتلال، وإمعان في الممارسات العدوانية منذ العام 1948. في هذا السياق، تشدد الجمهورية العربية السورية على أن المنطقة لن تنعم بالاستقرار، طالما استمر الكيان الإسرائيلي والدول الغربية الداعمة له بهذا الإنكار وبمحاولات طمس تلك الحقيقة التاريخية والإنسانية. تجدد الجمهورية العربية السورية تأكيداً على دعم القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية العربية المركزية، وهي لم ولن تدخر جهداً في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه المشروع لاستعادة حقوقه المسلوبة منذ أكثر من سبعة عقود، بما فيها حقه المشروع وغير القابل للتصرف في الدفاع عن نفسه وتحرير أرضه، ومن واجبنا جميعاً تقديم الدعم للشعب الفلسطيني المقاوم.

من الوقود والدواء والماء والغذاء. ونعرب عن تضامننا مع أسر الضحايا الأبرياء وتعازينا لها. وتقوم جمهورية العراق حاليا، بالتنسيق مع الدول ذات الصلة، بإرسال المساعدات الإنسانية والطبية إلى قطاع غزة.

وختاما، أجدد موقف العراق الثابت في دعم القضية الفلسطينية ومساندة الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة وفق قرارات الشرعية الدولية وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر البرازيل على كل ما تبذله من جهود لتمكين مجلس الأمن من معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة التي تتكشف فصولها في الشرق الأوسط.

إن الدمار الذي لحق بالمستشفى الأهلي في غزة وعدد القتلى الذين سقطوا فيه يثيران فزعنا وروعنا. ويوضح ذلك الحدث مدى مأساوية الحالة. إن قلوبنا مع جميع الضحايا منذ بداية الأزمة. ونأسف للقتلى الذين سقطوا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة، ونعرب عن تعاطفنا مع جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون بلا كلل لتقديم الدعم لسكان غزة في هذا الوقت.

وأود هنا أن أذكر بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني - التي توجب كفالة الحماية لجميع المدنيين في كل مكان وفي جميع الأوقات. وعليه، فإن الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية غير قانونية.

لقد كان الاتحاد الأوروبي واضحا في موقفه. إننا ندين حماس وهجماتها الإرهابية الوحشية والعشوائية على إسرائيل. وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن دون أي شروط مسبقة. فليس هناك مبرر للإرهاب. ونؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الإنساني والقانون الدولي في مواجهة هذه الهجمات العنيفة والعشوائية.

السيد الفتلاوي (العراق): أشكركم جزيلًا على جهودكم في عقد هذه الجلسة،

كما نثمن الجهود والمواقف الرامية إلى إيقاف الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي. ونشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطتهما الوافيتين.

وأضـم صوتي إلى بيان المجموعة العربية الذي ألقاه الممثل الدائم للملكة الأردنية الهاشمية.

على مدار العقود الماضية، عُقدت في هذه القاعة عشرات الجلسات التي نظمها المجلس لمناقشة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجرائم المتكررة التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني، إلا أن جميع هذه الجلسات إما لم يُتخذ فيها تدابير إلزامية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أو شهدت تجاهلا واضحا للقرارات الصادرة من المجلس. وهذا ما شجع إسرائيل على الاستمرار في ارتكاب جرائمها دون رادع، وتحت ذرائع باطلة ومنافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتدين حكومة جمهورية العراق بأشد العبارات الجريمة البشعة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي حين قصفت المستشفى الأهلي، مما أسفر عن سقوط مئات الشهداء والجرحى الأبرياء من المواطنين الفلسطينيين. وتأتي هذه الجريمة امتدادا للجرائم والانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ سبعة عقود. ويطالب العراق المجتمع الدولي، ومجلس الأمن تحديدا، أن يمارس مسؤولياته القانونية والأخلاقية في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال وضع حد لهذه الانتهاكات والمجازر والإبادة الجماعية التي تشكّل انتهاكا خطيرا لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وجميع الأعراف والمواثيق الإنسانية المتعلقة بحماية المدنيين ومساءلة الجناة.

ويدعو العراق مجلس الأمن إلى الابتعاد عن المنهج الانتقائي واتخاذ تدابير عاجلة والعمل على رفع الحصار وإيقاف التهجير القسري وفتح المعابر لضمان وصول المساعدات الإنسانية والحاجات الأساسية

إن سكان غزة يواجهون الآن حالة إنسانية كارثية. ومن الأهمية بمكان أن توفر المساعدات الإنسانية العاجلة لجميع المدنيين الذين تشتد حاجتهم إلى الماء والكهرباء والغذاء والدواء.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ الإجراءات اللازمة في ذلك الصدد. وقد عززنا تقديمنا للمساعدات إلى الشعب الفلسطيني في حالات الطوارئ. وضاعفنا مساعداتنا الإنسانية ثلاث مرات لتصل إلى 75 مليون يورو من أجل دعم المدنيين المحتاجين في غزة في هذا الوقت. وأطلقنا عملية الجسر الجوي الإنساني للاتحاد الأوروبي ونظمنا عدة رحلات جوية إلى مصر لنقل الإمدادات المنقذة للحياة إلى المنظمات الإنسانية على الأرض في غزة، بما في ذلك مستلزمات الإيواء والأدوية ولوازم النظافة الصحية. وتتوفر مستلزمات إضافية

لحالات الطوارئ من مخزونات الطوارئ الخاصة بالاتحاد الأوروبي وهي جاهزة للنشر على شركائنا في المجال الإنساني بمجرد الطلب. ويجب السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء غزة.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتحقيق السلام الدائم والمستدام استناداً إلى حل الدولتين، من خلال تنشيط الجهود في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونؤكد ضرورة العمل على نطاق موسع مع السلطات الفلسطينية الشرعية فضلاً عن الشركاء الإقليميين والدوليين الذين يمكن أن يضطلعوا بدور إيجابي في منع المزيد من التصعيد.

رُفعت الجلسة الساعة 14/35.